وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامـــــعي سي الحواس-بريـــــكة -
معهد العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
قســـــــم العلـــــــــوم الإنسانية

الغزو العراقي للكويت 1990م وتداعياته المحلية والإقليمية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماسترفي التاريخ
تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:
- بـــاي حـنان
- بـــاي زيـنـب

إشراف الدكتور:
- تومي طاهر

الموسم الجامعي:

1442-1443هـ/2021-2022م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامـــــعي سي الحواس-بريـــــكة -
معهد العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
قســـــــم العلـــــــــوم الإنسانية

الغزو العراقي للكويت 1990م وتداعياته المحلية والإقليمية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماسترفي التاريخ
تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:
- بـــاي حـنان
- بـــاي زيـنـب

إشراف الدكتور:
- تومي طاهر

لجنة المناقشة			
إسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د كريبي خالد	محاضر-أ-	رئيسا	المركز الجامعي بريكة
د تومي طاهر	محاضر-ب-	مشرفا ومقررا	المركز الجامعي بريكة
د جياب فاروق	-محاضر-أ-	مناقشا	المركز الجامعي بريكة

الموسم الجامعي:

1442-1443هـ/2021-2022م

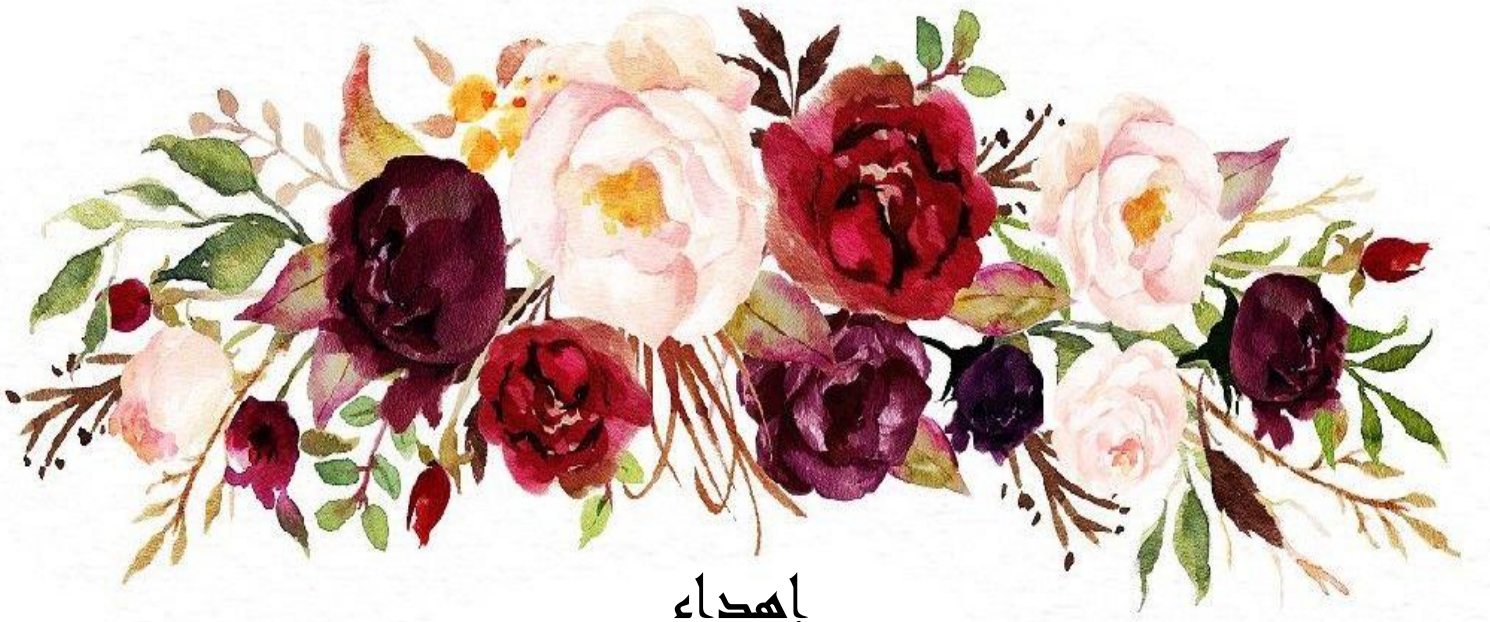

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى اليد التي لطالما داعبت رأسي بالحنان، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم، إلى الذي لم يبخل عني بشيء، إلى من سعى من أجل راحتي إليك أبي العزيز "محمد".

إلى من إن سألوني عليها أقول هي التي تقف حارسا في منامي، هي التي سهرت إذا ما السقم ابتلاني، إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها، إلى من تشاركني أفراحي ومأساتي، إلى أجمل إبتسامة في الحياة، إلى أروع إمرأة في الوجود إليك أمي العزيزة.

إلى أختي وحيدتي الغالية "خولة" إلى إخوتي سندي وعزوتي "نذير، عبد النور"

إلى أخواتي اللواتي لم تلدهن أمي إلى فراشات الروح "ماريا، سيرين، نادين، رنيم".

إلى من تقاسمت معها هذا العمل، إلى من شاركتني أيامي وسنيني، إلى إبنة العم والخالة "زينب".

إلى أستاذي القدير الذي أشرف على البحث وتابع مراحل إنجازه " تومي الطاهر"

إلى الأخت والصديقة والسند "نسرين" الغالية على قلبي، إلى العزيزة "خولة"، إلى إبنة خالتي "ذياب شيماء"، إلى "وسام، يسرى، مريم، سميرة، رندة، مروى، راضية، تهاني، زينب، هاجر، سلمى، عائشة، كنزة، سارة"

إلى كل الصديقات، إلى كل من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد، إلى كل من ساندني ولو بكلمة، إلى كل من ساعدني ولو بدعاء في ظهر الغيب.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

حنان

إهداء

قال تعالى (قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار أبي الحبيب إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار يا قلبي ونبض الحروف حين تلمسها الأنامل، انت الجواب حين أسال ما التفاؤل، بل الحياة أنت ادامك الله لي.

أمي الحبيبة أي شيء في هذا اليوم أهدي إليكي يا ملاكي و كل شيء لديك، أهدي تفاؤلا لم أدرك حقيقته إلا من عينيك أم أملا وليس في الأرض أمل كالذي اقرأه في عينيك أم نجاحا ونجاحي الحقيقي تحت قدميك ليس عندي شيء أعز من الروح وروحي مرهونة في يديك.

إخوتي "علاء، شعيب، أختي منار" الكتابة لا تكفي لأصف كيف أحبكم والعمر قصير لأكتب حبكم أراكم بسمتي وأرى جمال الأيام أنتم.

إلى من تكاتفنا معنا جنب إلى جنب لإنجاز هذا العمل المتواضع إلى صديقتي وأختي ورفيقة دربي "حنان".

إلى كافة زميلاتي "نسرين، سميرة، رندة، زينب، تهاني، مروى، هاجر، راضية، مريم، عائشة، كنزة، خولة ب، خولة ش، سارة" وجودكم في حياتي يضيف لها الفرح والحب الكبير أنتم من تشعلون في العمر شموع الأمل لكم كل الشكر والتقدير والإحترام لو تكثر الأشياء الجميلة تبقين أنت اجملها واحلاها واطيبها لا حرمني الله منكم.

إلى صديقتي مرام الصديقة الغالية التي علمتني المعنى الحقيقي للصداقة وغرست في قلبي معنى الوفاء أقدم لك أسمى آيات الشكر وأعذب الكلمات إلى إستاذي الكريم "تومي الطاهر" وأساتذتي وأهل الفضل علي والذين غمروني بالحب والتقدير والتضحية والتوجيه والأرشاد إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع سائلة الله العلي القدير أن ينفعنا به و يمدنا بتوفيقه.

زينب

شكر وعرفان

نحمد المولى العلي القدير على توفيقه وعونه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع.

إنه لمن الشرف لنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل الدكتور" تومي الطاهر" الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة وقدم لنا يد العون والمساندة، فقد كانت لإرشاداته الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

كما ا نتقدم بالشكرإلى جميع أساتذة قسم التاريخ بالمركز الجامعي "الشهيد سي الحواس-بريكة-"

كما نتقدم بالشكر الخالص للزميلة "بن النوي نسرين" التي سهرت معنا على إنجاز هذا العمل وإخراجه على هذه الحلة.

قائمة المختصرات

المختصر	دلالته
الجزء	ج
الصفحة	ص
من الصفحة إلى الصفحة	ص ص
الطبعة	ط
ميلادي	م
هجري	هـ
العدد	ع
المجلد	مج

مقدمة

مقدمة:

إتسمت العلاقات العراقية الكويتية ولفترة طويلة من تاريخها بعدم الإستقرار، وذلك راجع لعدة مشاكل في مقدمتها قضية الحدود التي كانت السبب المباشر في إثارة العداء بين الدولتين، حيث أن الأزمة العراقية الكويتية من أبرز الأحداث التي شهدها العالم العربي أواخر القرن العشرين، والتي كانت لها إنعكاسات على حاضره ومستقبله فللإدعاءات العراقية بشأن الكويت تاريخ طويل، حيث إعتبر العراق أن الأراضي الكويتية جزء لا يتجزأ من أراضيه، مما أدى إلى تدخل قوى إقليمية ودولية أفرزت معالم نظام دولي جديد بسيادة الولايات المتحدة الأمريكية دعت إلى حل هذه الأزمة.

إشكالية الموضوع :

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع حول الأحداث التارخية السياسية للغزو العراقي للكويت خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1991م وكيف عبر الشعب الكويتي عن رفضه للتواجد العراقي على أراضيه.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية :

«إلى أي مدى تطور الخلاف العراقي الكويتي إلى حد الإجتياح ؟ وفيما تمثلت أهم الأثار التي تركها هذا الأخير وتدعياتها على النظام العربي؟»

وقد إندرجت تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ✓ فيما تمثلت الإرهاصات الأولى للأزمة العراقية الكويتية ؟
- ✓ ما أهم المقدمات السياسية للغزو العراقي للكويت ؟
- ✓ كيف كانت مجريات الإحتلال العراقي للكويت ؟

- ✓ ما أهم المواقف الدولية والعربية ؟
- ✓ فيما تمثلت التداعيات المخلية والإقليمية ؟

أهمية الموضوع:

تتضح أهمية الموضوع في كونه يبين الأزمات السياسية التي مرت بها كل من العراق والكويت، من خلال دراسة خلفيتها التاريخية وتداعيتها المحلية والأقليمية.

دوافع إختيار الموضوع:

دفعتنا العديد من الأسباب الذاتية والموضوعية لاختيار هذا الموضوع دون غيره ويمكن ايجازها فيما يأتي:

الأسباب الذاتية :

من أسباب إختيارنا لهذا الموضوع هو الرغبة الشخصية في تتبع إرهاصات الأزمة العراقية الكويتية.

الأسباب الموضوعية:

- ✓ تتبع المقدمات السياسة للغزو العراقي للكويت.
- ✓ التعرف على أهم المواقف الدولية للغزو العراقي جراء الإحتلال العراقي للكويت.
- ✓ الوقوف على أهم الظروف التي واجهتها الكويت أثناء مقاومتها للغزو العراقي.

الإطار الزماني والمكاني:

إمتدت الدراسة من عام 1990م حتى عام 1991م والتي بدأت من الإحتلال العراقي للكويت حتى حرب تحرير 26 فيفري 1991م.

أهداف الدراسة :

- ✓ التعرف على الإرهاصات الأولى للأزمة العراقية الكويتية.
- ✓ تسليط الضوء على مجريات الإحتلال العراقي للكويت.
- ✓ إبراز أهم الآثار الأزمة العراقية الكويتية على الصعيد المحلي والأقليمي.

منهج الدراسة:

بما أننا ندرس في فترة هامة من تاريخ العراق والكويت تطلبت دراسة موضوعنا لمعرفة الخلفية التارخية لهذه الأزمة للمنهج التاريخي باعتباره الأنسب لسرد الأحداث.

معالجة الموضوع:

للإجابة عن الإشكالية واتساؤلات الفرعية المطروحة قسمنا موضوع بحثنا إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، حيث اندرج تحت الفصل الأول والثاني مبحثين أما الفصل الثالث فقد تضمن ثلاث مباحث، وقد جاءت خطة البحث على النحو التالي :

الفصل الأول: جاء بعنوان الإجتياح العراقي للكويت ويندرج تحت هذا الفصل مبحثين، حيث جاء المبحث الأول جاء بعنوان الإرهاصات الأولى للأزمة العراقية الكويتية، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان المقدمات السياسية للغزو العراقي للكويت.

الفصل الثاني: جاء بعنوان مجريات الإحتلال العراقي للكويت، كما تضمن هذا الفصل أيضا مبحثين: المبحث الأول جاء بعنوان الإعداد العسكري وسير العمليات العسكرية، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان الموقف الكويتي من الإحتلال العراقي.

الفصل الثالث: جاء بعنوان ردود الأفعال الدولية والعربية من الإحتلال العراقي للكويت وتداعياتها المحلية والإقليمية، إندرج تحت هذا الأخير ثلاث مباحث، المبحث الأول جاء بعنوان المواقف الدولية، المبحث الثاني المواقف العربية، أما المبحث الثالث فجاء بعنوان التداعيات المحلية والإقليمية للغزو العراقي للكويت.

التعريف بالمصادر والمراجع:

أعتمدنا في دارستنا للموضوع على مجموعة من المصادر والمراجع وذلك للاحاطة بالموضوع من كل جوانبه، تمثلت المصادر المعتمدة في كتاب **"الصراع الدولي في الخليج العربي"** للمؤلف إبراهيم محمد حسن، وكتاب **"تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961_1973م"** للمؤلف محمد نايف عواد العنزي، بالإضافة إلى كتاب **"الأزمات الكويتية العراقية 1922_1961م"** للكاتب فالح فهد الدوسري، كما اعتمدنا على كتاب **"الكويت ومحاولة إستعادتها في التاريخ العربي المعاصر"** للكاتب خالد يحي أحمد الجبوري.

ومن أجل شرح بعض المصطلحات والمفاهيم إعتمدنا على بعض الموسوعات من أهمها:

خير الدين الزركلي؛ الأعلام؛ قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين.

أبو عيشة؛ موسوعة القادة السياسين عرب وأجانب.

فؤاد مطر؛ موسوعة حرب الخليج.

الدراسات السابقة :

حظي موضوع بحثنا كمختلف البحوث العلمية بمجموعة من الدارسات أعطتنا فكرة عامة حول موضوعنا ومن بين هذه الدراسات نذكر:

مذكرة ماجستير: صالح خلف صالح؛ آثار الإجتياح العراقي في الكويت على العلاقات العراقية، الأمريكية(1988_2008م).

مذكرة ماجستير : سلمان محمد عطية ابو عطيوي؛ الإجتياح العراقي على الكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية (1990_1992م).

الصعوبات:

لا تكاد تخلو أي دراسة أو بحث علمي أكاديمي من صعوبات تقف في وجه الباحث، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

- ✓ عدم توفر مصادر ومراجع حول موضوع الدراسة بمكتبة الجامعة.
- ✓ صعوبة الوصول إلى بعض المصادر والمراجع المهمة خاصة المراجع باللغة الأجنبية.
- ✓ عدم موضوعية بعض الكتاب في طرح هذا الموضوع.

الفصل الأول: الإحتلال العراقي للكويت 1990م

المبحث الأول: الإرهاصات الأولى للأزمة العراقية الكويتية

المبحث الثاني: التطورات السياسية للأزمة العراقية الكويتية

المبحث الأول: الإرهاصات الأولى للأزمة العراقية الكويتية

أولا: العلاقات السياسية بين العراق والكويت 1938-1989م.

بدايات مطالبة العراق بضم الكويت إليها بدعوى الحقوق التاريخية لم تكن بمطالبة الملك غازي[1] وإنما سبقت ذالك، وبدأت مع ظهور ما أصبح يعرف "بالعراق الحديث" الذي أوجدته بريطانيا، مستفيدة من الظروف الدولية التي تمخضت عن الحرب العالمية الأولى وانتهت بهزيمة الدولة العثمانية ثم زوالها من الوجود ، واتسمت العلاقات الكويتية العراقية بالتأزم في العديد من المواقف[2].

بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى أراد الإنجليز رسم الحدود بين العراق والكويت، لذلك اتفقت الحكومة البريطانية مع الدولة العثمانية على رسم خريطة لحدود الكويت، في بداية القرن العشرين كانت مسألة الحدود الكويتية العراقية قد استقرت لأن الطرفين إعتبر إتفاقية 1913م[3] بين بريطانيا والدولة العثمانية حول تحديد الحدود الكويتية هي أساس العلاقات بين البلدين، وإن كانت مشكلة الحدود في منطقة الخليج العربي قد بدأت بسبب حركة القبائل ونزاعاتهما فإن أسباب تفجرها الأساسية تعود إلى ظهور النفط في المنطقة[4].

---

[1] – الملك غازي: اتصف بأنه قليل الخبرة السياسية، شهدت فترة حكمه إضطرابات وانقلابات عسكرية، اهتم بالقضايا الوطنية، أسس إذاعة قصر الزهور وخصصها لنشر البيانات الوطنية...عبد الفتاح أبو عشية: موسوعة القادة السياسين عرب وأجانب، ط1، دار أسامة للنشر وتوزيع، الأردن، 2005م، ص199.

[2] – فالح فهد الدوسري: الأزمات الكويتية العراقية (1922-1961م)، ط1، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2012م، ص103.

[3] – ينظر للملحق رقم01: ص ص78-80.

[4] – محمود علي الداود: الهوية العراقية للكويت، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، العراق، 1990م، ص58.

فاجأ الملك غازي العالم بالسيطرة على الكويت، وقد ذكر ناجي شوكت[1] وزير الداخلية أنذاك في مذكراته «**أن السفير البريطاني طلب مقابلته وسلمه مذكرة حول العديد من القضايا منها مداهمة محطة قصر الزهور الخاصة البريطانية وتحريض الكويتين على الثورة ضد حكامهم، واعتزم الملك غازي ضم الكويت ومهاجمة الصحافة العراقية للحكومة البريطانية، وأنالشيخ أحمد الجابر حاول تهدئة الموقف فقام بزيارة للعراق عام 1935م والتقى الملك، لكنه لم ينجح في التوصيل إلى حل، ثم قام بزيارة أخرى في العام نفسه أثار فيها الموضوع مرة أخرى دون جدوى**»[2].

تميزت السنوات من 1936م إلى 1939م بالمحاولات المتكررة لضم الكويت، ففي رسالة من السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية في 04 مارس 1936م، ذكر أنه على الرغم من التأكيدات التي سبق أن قدمها نوري نوري السعيد[3] بأن الحكومة العراقية ليست لها أي خطط توسيعية بشأن الكويت إلا أن الموقف بدأ يتغير، وفي عام 1938م تدهور الموقف عندما بدأ العراق يدعو علنا إلى ضم الكويت، وفي هذا العام أنشأ الملك غازي إذاعة خاصة في قصر الزهور

[1]–ناجي شوكت: (1893–1980م) سياسي عراقي، ولد في مدينة الكويت على الضفة اليسرى نت دجلة جنوبي بغداد، تقلد أول منصب حكومي بعد تخرجه من الحقوق معاون المدعي العام في محكمة لواء الحلة ، شغل منصب رئيس وزراء العراق في العهد الملكي، وزير الداخلية، توفي في بغداد 11 ماي 1980م/1400هـ...للإستزادة ينظر؛ ناجي شوكت رئيس الوزراء الأسبق سيرة وذطريات ثمانين عاما 1893–1974م، ط2، منشورات مكتبة اليقضة العربية، 1990م، ج1، ص ص 11، 10 .

[2]– محمود علي الداود: المرجع السابق، ص60.

[3] – نوري السعيد (1888–1958م): سياسي عسكري ولد ببغداد، تخرج من المدرسة الحربية 1906م، دخل مدرسة أركان الحرب عام 1911م، حضر حرب البلقان (1912–1914م) ، شارك في اعتناق الفكرة العربية أيام ظهورها في العاصمة العثمانية، كان من أعضاء جمعية العهد السرية، وتولى رئاسة الوزارة العراقية مرات كثيرة في أيام فيصل وابنه غازي وحفيده فيصل ابن غازي، عند قيام ثورة 1958م اختفى نوري السعيد لكنه ظهر بعد يومين متخفيا بزي امرأة فثار ضده أهل البلاد وقتلوه...للإستزادة ينظر؛ خير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لإشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج8، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1998م، ص53.

ببغداد لترديد الإدعاءات العراقية بشأن المطالبة بالكويت[1]، وفي مارس من العام نفسه صرح وزير خارجية العراق بأن الحل المناسب في وجهة نظر الحكومة العراقية يكمن في توفير ميناء للعراق على البحر، كما طالب العراق بجزر وربة وبوبيان[2] وخور عبد الله، وعندما أخفق في تلك المطالبات طالب بضم الكويت بدعوى الوحدة القومية العربية والحق التاريخي في الكويت[3].

الأسباب الدوافع التي دفعت الملك غازي لضم الكويت مايلي :

- ✓ إكتشاف حقل بترول البرقان الكويتي عام 1938الذي يتميز بغزارة الإنتاج والإحتياطي .
- ✓ إكتشاف حقل بترول البرقان الكويتي عام 1938الذي يتميز بغزارة الإنتاج والإحتياطي .
- ✓ الدور الكبير الذي لعبته وسائل الإعلام في إثارة حماس الملك غازي ودفعه للسير في هذا الإتجاه.
- ✓ إزدياد الأزمات السياسية المعارضة لسياسية الملك غازي النازية داخل العراق والإستياء العام ضده من قبل الشعب العراقي .
- ✓ إشتداد الأزمة الإقتصادية الخانقة للإقتصاد العراقي وازدياد الفقر بين الشعب مما دفع بالملك لإثارة الشعب العراقي لإحتلال الكويت ووعدهم بتوزيع خيراتها عليهم[4].
- ✓ الطمع الشخصي للملك غازي في ممتلكات أسرة آل الصباح.

[1] – خالد يحي أحمد الجبوري: الكويت ومحاولات إستعادتها في التاريخ المعاصر، ط1، دار الكلمة للنشر، بغداد، العراق، 1993م، ص40.

[2] – ينطر للملحق رقم 02: ص81.

[3] – فالح فهد الدوسري: المرجع السابق، ص ص 103، 104.

[4] – نفسه: ص110.

- ✓ الطابع العسكري الذي غلب على الحكومة العراقية مما شجع على إنتشار الروح الحماسية العسكرية والملك غازي على إعلان دعوته[1].
- ✓ معانات العراق من الإختناق البحري بعد توقيعه لإتفاقية 4 جويلية 1939م، لذلك سعى لإحتلال الكويت بهدف السيطرة على المنافذ البحرية ليعوض ما فقد بموجب الإتفاقية الموقعة[2].
- ✓ تدخل بريطانيا لبحث الموضوع مع رئيس وزراء العراق، بعد مطالبة العراق لأول مرة بالكويت، حيث يقال أن الجيش العراقي رفض تنفيذ الأوامر، وإنتهت مرحلة العلاقات الكويتية العراقية نهاية الثلاثنيات بمقتل الملك غازي عام 1939م وقيام الحرب العالمية الثانية[3].

أثيرت قضية الحدود الكويتية العراقية مجددا في الأربعينيات نتيجة لحدثين الأول قيام الشركات النفطية بعمليات التنقيب على النفط طول الحدود الشمالية للكويت حتى عام 1946، والثاني تجاوز الشرطة العراقية حدود الأراضي الكويتية[4].

كان تركيز العراق أنذاك على ميناء أم القصر لماله من أهمية تجارية، ولكن لم يحدث جديد في مسألة الحدود بين البلدين خلال الأربعينات، في حين تميزت العلاقات الكويتية العراقية خلال فترة الخمسينيات بسياسة الحكومات العراقية اتجاه الكويت بإبداء النوايا الحسنة وممارسة عكس ذالك،

---

[1] – ريدر بولارد: بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى 1952، ترجمة؛ حسن أحمد، دار الكشاف، بيروت، لبنان، 1909م، ص180.

[2] – كمال مظهر أحمد: دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، العراق، 1985م، ص196.

[3] – مجموعة من الباحثين: الغزو العراقي للكويت "المقدمات، الوقائع، ردود الفعل، التداعيات"، عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص ص53، 54.

[4] – محمد علي القوزي: دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1999م، ص200.

لأن تلك الحكومات كانت دائما تراوغ وترفض مسألة تخطيط وترسيم الحدود بين البلدين، أي أن مسألة ضم الكويت لها جذور تاريخية تمتد لعشرات السنين وليست وليدة الساعة[1].

قامت الثورة في العراق سنة 1958م وسقطت الملكية، استبشر الكويتيون خيرا بتوجهات النظام الجديد في العراق ولكن سرعان ما انحرف وبات يردد الإدعاءات السابقة وزاد عليها أنه يعتزم ضم الكويت بالقوة، وهذا هو التهديد الثاني لأمن واستقلال الكويت من قبل أنظمة الحكم في العراق[2].

في 13 جويلية 1958م حدث انقلاب عسكري في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم قضى على الملكية، وأصبح حاكما وأعدم الملك وحل البرلمان وسقطت حكومة نوري السعيد رئيس الوزراء وأرجعت أسباب الإنقلاب إلى :

- بطئ التقدم والتطور في العهد الملكي.
- وقوف الملكين ضد الوحدة العربية المتمثلة في الجمهورية العربية المتحدة، وخلق إتحاد مناوى هو الإتحاد هو الإتحاد الهاشمي[3].

ثانيا: أزمة 1961م وردود الفعل العربية والدولية من إستقلال الكويت

1) أزمة 1961م :

بدأت الأزمة في 19 جوان 1961م عندما أعلن عن الإتفاق الذي تم توقيعه بين الكويت وبريطانيا حول إلغاء إتفاق 23 جانفي 1899م، إتفاقية الحماية البريطانية على الكويت، تضمن أربع مواد وهذا أهم ما جاء فيه :

---

[1] – محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص200.

[2] – مجموعة من الباحثين: المرجع السابق، ص 55.

[3] – محمد نايف عواد العنزي: تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961–1973م، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2001م، ص 29.

1- إلغاء إتفاقية 23 جانفي 1989م لكونها تتعارض مع سيادة الكويت

2- إستمرار علاقات الصداقة بين البلدين.

3- تشاور الحكومتان معا في الأمور التي تهمهما.

4- عدم وقوف نتائج إتفاقية الحماية البريطانية في وجه الحكومة البريطانية خلال تقديمها المساعدة لحكومة الكويت إن طلبت ذالك[1].

باشرت الكويت قبل إتفاق 1961م بإجراء إستكمال السيادة من خلال إصدار العملة الوطنية والإشتراك في بعض المنظمات الإقليمية والدولية، وفي 19 ديسمبر 1959م أصدر حاكم الكويت الشيخ عبد الله سالم الصباح[2] مرسوم أمريا رقم 19/09 ينظم القضاء ويجعله شاملا لجميع الإختصاصات القضائية في جميع النزاعات التي تقوم داخل نطاق سيادة الدولة بعد أن كانت بعض القضايا تنظر أمام هيئة غير كويتية[3]، بعد إستقلال الكويت عام 1961م ألقى الشيخ سالم عبد الله الصباح كلمة للشعب الكويتي ركز فيها على التعاون الوثيق بين الكويت والحكومة البريطانية وعلاقات الكويت مع الدول العربية والعمل على تطويرها[4].

2) ردود الفعل العربية والدولية من إستقلال الكويت:

لم يكن استقلال الكويت الذي أعلن في 19 يونيو 1961 ليمر دون ظهور حدث كبير وخطير، فعقب إعلان بريطانيا في هذا التاريخ عن توقيعها على معاهدة الإستقلال مع الكويت بادرت كثير

---

[1] -مجهول: العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص49.

[2] - عبد الله سالم الصباح: أمير دولة الكويت 1950-1956م، ألغى الإتفاقية البريطانية 1899م و أعلن على إستقلال الكويت 1961م، أصدر الدستور الكويتي 1963م، أنشأ أول برلمان 1963م، وأجرى في عهده تعديلا على اتفاقية النفط مع شركة النفط الكويتية التابعة لبريطانيا... للإستزادة ينظر؛ عبد الفتاح أبو عيشة: موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الإردن، 2005م، ص 207.

[3] - رضا هلال: الصراع الكويتي مسألة الأمن والثورة، ط1، دار الجيل للنشر، القاهرة، مصر، 1991م، ص24.

[4] - محمد نايف عواد العنزي: المصدر السابق، ص42.

من الدول العربية إلى تلك الخطوة، إلا أن العراق اتخذ موقفا مختلفا، وأرسل عبد الكريم قاسم رئيس الحكومة العراقية برقية تهنئة في جوان 1961م إلى شيخ الكويت صيغت بطريقة لم يتم فيها الإشارة إلى إستقلال الكويت، وإنما عمد على إثارة المطالب التاريخية للعراق في الكويت، إذ تضمنت البرقية ترحيب العراق بإلغاء إتفاقية 1899م على أساس أنها إتفاقية غير شرعية، عقدت دون علم الدولة العثمانية التى كانت الكويت تابعة لها[1]،

ثالثا: مؤتمر عبد الكريم قاسم 25يونيو 1961م

مساء يوم الأحد 25 جوان 1961م تم عقد مؤتمر صحفي في بغداد من طرف رئيس وزراء العراق اللواء عبد الكريم قاسم[2]، أعلن فيه أن الكويت جزءا لا يتجزأ من العراق، وأن الجمهورية العراقية لم تعترف بإتفاقية 1899م لأنها وثيقة مزورة، ولا يحق لأي فرد التحكم في الشعب الكويتي سواء كان من داخلها أو خارجها، وقد قررت الحكومة العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالإراضي التابعة للبصرة بكل حدودها وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها[3].

ولم يبث أن إتضح الموقف العراقي إلا حين عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا في مقره الدائم في وزارة الدفاع الأحد 25 جويلية 1961م طالب فيه بضم الكويت إلى العراق على أساس أنها مقاطعة تابعة للبصرة[4].

---

[1] – فالح فهد الدوسري: المرجع السابق، ص135.

[2] – عبد الكريم قاسم: سياسي وعسكري عراقي، قاد ثورة 14 جويلية 1958م التي أنهت العهد الملكي وأعلنت النظام الجمهوري في العراق وانتهت فترة حكمه 1963م...للإستزادة ينظر؛ عبد الفتاح أبو عيشة: المرجع السابق، ص207.

[3] – فالح فهد الدوسري: المرجع السابق، ص135.

[4] – نفسه: ص135.

أعلن رئيس الوزراء العراقي، أن العراق سيسلم بعد يوم مذكرات إلى جميع دول العالم وإلى الدول العربية بأن الكويت جزأ لا يتجزأ من العراق وأنه سيصدر مرسوما جمهوريا بتعيين شيخ الكويت "قائم قام " لقضاء الكويت إلى حامية البصرة[1].

استمرت محاولات العراق في تخويف الكويت بغية إجبارها على التنازل، إلا أن الكويت واصلت من جانبها رفض الطلب لخشيتها من أنها إن سمحت للعراق بالسيطرة فإنها ستفتح الباب بذالك لمزيد من المطالب الإقليمية[2].

إستند عبد الكريم قاسم في مطلبه لضم الكويت على دعوى الحق التاريخي ومحاربة الإستعمار، ولم يستند على دعوى الوحدة العربية، حيث اعتبرت المذكرة أن إتفاق 19 جوان 1961م يرمي إلى استمرار نفوذ بريطانيا وإبقاءها منفصلة عن العراق تحت ستار الإستقلال، وأضافت أن حكومة الجمهورية العراقية تؤكد عزمها على مقاومة الإستعمار وأنها متمسكة بوحدة الشعب في العراق والكويت وبالمحافظة عليها، وذكر قاسم في مؤتمره الصحفي أنه يريد أن ينقذ جزء غنيا من بلاده يعتمد على ثروة كبيرة من النفط تذهب كلها إلى بنوك إنجليزا، وردا على طلب عبد الكريم قاسم أصدرت الحكومة الكويتية بيانا في 26 جوان جاء فيه أن الحكومة ومن ورائها شعب الكويت بأسره مصممة على الدفاع وإستقلال بلادها وحمايتها، ولم يقترن طلب قاسم بإي تحرك عسكري لضم الكويت، سوى إعلان برقية رئيس أركان الجيش العراقي اللواء أحمد صالح العبيدي للزعيم بأن "الجيش رهن الإشارة"[3].

---

[1] – رضا هلال: المرجع السابق، ص ص22، 23.

[2] – لؤي بكر الطنار: أمن الخليج العربي، ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، لبنان، ص ص16،17.

[3] – رضا هلال: المرجع السابق، ص23.

ما إن علم الشيخ عبد الله الذي كان يقوم بزيارة إلى لبنان بتصريح عبد الكريم قاسم حتى قطع زيارته على الفور وعاد إلى الكويت ليجري اتصالات مكثفة مع أركان حكومته، كما أجرى إتصالات أخرى مع عاهل المملكة العربية السعودية الملك سعود حول الموضوع ذاته[1].

كان لقرار عبد الكريم قاسم المفاجئ رد فعل سريع في الكويت، فقد أصدرت الحكومة الكويتية بيانا ردت فيه على ما ورد في المؤتمر الصحفي لقاسم واستنكرت قراره، وصممت الدفاع عن أراضيها وحياتها كدولة عربية مستقلة، وختمت بيانها بإعلانها حالة الطورئ ووضعت قواتها على الحدود المتاخمة للعراق على إثر تحرك القوات العراقية قرب حدودها[2].

تحركت الكويت بدعوة السعودية وبريطانيا إلى مد يد المساعدة، فأنزلت بريطانيا خمسة آلاف جندي من المظليين في الحال، وقدمت مشروعا لمجلس الأمن يدعو إلى احترام سلامة أراضيها وضمان المجلس لذالك، في ذالك الوقت تقدمت مصر للمجلس بمشروع يؤكد على سحب القوات البريطانية وإنهاء الخلاف العراقي الكويتي بالاتفاق بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وكان العراق قد رفع شكوى لمجلس الأمن على أساس أن نزول القوات البريطانية يشكل تهديدا لأمنه[3].

[1] – محمد نايف عواد العنزي: المصدر السابق، ص66.

[2] – فالح فهد الدوسري: المرجع السابق، ص136.

[3] – رضا هلال: المرجع السابق، ص24.

قدمت الحكومة الكويتية مذكرة إحتجاج رسمية للجامعة العربية جراء التهديد العراقي، وطلبت الحصول على تأييدها في دعم سيادة واستقلال الكويت، وأرسلت رسالة أخرى إلى الرئيس جمال عبدالناصر[1] تقديرا لموقفه المشرف في الدفاع عن سيادة دولتها وأنها تأمل من الجمهورية العربية المتحدة أن تكون سندا لها ضد إدعاءات حاكم العراق، كما أرسل أمير الكويت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أوضح فيها خطورة الوضع الراهن المهدد للأمن والسلام الدوليين الذي خلقته الحكومة العراقية[2].

أهاب أمير الكويت بمجلس الأمن وبضرورة إتخاذ الإجراءات الضرورية التي تكفل إستقلال بلاده، وأكد قبول دولته لأي إلتزامات بشأن أي إتفاقية سلمية منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، كما أرسل رسالة أخرى لمجلس الأمن بشأن التحركات العسكرية العراقية، وأكد بأن الكويت لن تطلب إنسحاب القوات البريطانية حتى تحصل على ضمان من الأمم المتحدة لحمايتها من أي تهديد عراقي، وبناء على ذلك عقد مجلس الأمن جلسة عاجلة في 02 جويلية 1961م، وبعد مناقشات تأجلت هذه الجلسة إلى 7 جويلية وانتهت دون إصدار أي قرار، مما دفع بالمجلس أن يترك هذه المهمة لجامعة الدول العربية والتي حاولت بدورها إيجاد حل للأزمة[3].

[1] – جمال عبد الناصر: زعيم مثير للجدل في العالم العربي، ولد في 15 جانفي 1918م بالإسكندرية، تقلد منصب رئيس الوزراء (1954–1956م)، ثم رئيس مصر (1906–1970م)، انشأ الجمهورية العربية المتحدة (1958–1961م)، خاض حربين مع الكيان الصهيوني (1956–1968م)... للإستزادة ينظر؛ ب.ج فايكوس: جمال عبد الناصر وجيله، ترجمة: سيد زهران، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992م، ص ص 15–20.1961م)، خاض حربين مع الكيان الصهيوني (1956–1968م)... للإستزادة ينظر؛ ب.ج فايكوس: جمال عبد الناصر وجيله، ترجمة: سيد زهران، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992م، ص ص 15–20.

[2] –محمد نايف عواد العنزي: المصدر السابق ، ص ص66،67.

[3] – نفسه: ص67.

إنعقد مجلس الجامعة العربية في 10 جويلية حيث تقدمت المغرب بمشروع مراده تعهد العراق باتباع الطرق السلمية وسحب القوات البريطانية على أن تحل محلها قوات عربية، وقبول الكويت في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، أنعقد مجلس الجامعة مرة أخرى في 20 جويلية، وتقدمت السعودية باقتراح تمت الموافقة عليه بالإجماع باستثناء العراق الذي كان يقاطع الجامعة، ودعا لاقتراح مفاده أن تتعهد الكويت بطلب سحب القوات البريطانية في أقرب وقت، على أن تقوم بعض الدول العربية بتدعيم مواقف الكويت عسكريا، وتعهد العراق باحترام إستقلال الكويت، وقد اشتركت أربع دول عربية هي السعودية ومصر السودان والأردن في تكوين قوات الدعم العسكري التي حلت بالتدريج محل القوات البريطانية، لكن لم يدم بقاء القوات العربية طويلا[1].

قررت الحكومة المصرية في 19 أكتوبر 1961م سحب قواتها بعد قيام إنقلاب في سوريا إنفصلت على إثره الجمهورية العربية المتحدة، وعلى الرغم من إرسال القوات العربية إلى الكويت إلا أن حاكم العراق إستمر في إدعاءاته بأن الكويت جزء لا يتجرأ من العراق، وأن تراب الكويت وسكانه وكل شبر منه عراقي، وأن لديه وثائق رسمية تأكد أن الكويت تابعة للبصرة، وانتقد الدعم العربي للكويت، فقد كان مدركا لمدى قوة الرأي العام العربي الرسمي والشعبي وحاول جاهدا أن يستميل كل أو بعض هذا الرأي لكنه لم ينجح، وفي 04 ديسمبر 1961م تعرض عبد الكريم قاسم لمحاولة إغتيال فألقى خطبة على إثرها هدد فيها بإشعال حرب شاملة في الشرق الأوسط[2].

فشل العراق خلال الأزمة التي افتعلها والتي استمرت ما يقرب العامين على وجه التحديد من 19 جوان 1961م إلى مايو 1963م في أن يقنع المتجمع الدولي والعربي بصحة إدعاءاته على

[1] – رضا هلال: المرجع السابق، ص24.

[2] – محمد نايف عواد العنزي: المصدر السابق، ص111.

الكويت، التي لم يكن لها أي مبرر تاريخي أو قانوني ، وعلى الرغم من أن الأزمة التي أثارها عبد الكريم قاسم لم تتعدى المظاهر الدعائية والإعلامية، فهناك من يرى فعلا أنه كان يفكر في غزو الكويت ولم يقف حائلا أمامه سوى المشاكل التي كان يواجهها[1].

استمرت الأزمة في العلاقات الكويتية العراقية فترة ثلاث سنوات إلى أن أطيح بحكم قاسم عام 1973م[2]، وتم الإنفراج النسبي في تلك العلاقات ومن ثم كانت محاولة قادة النظام الجديد في العراق لإصلاح ما أفسده حكم عبد الكريم قاسم، حيث إتجهت رغبة الحكومتين العراقية والكويتية في أكتوبر 1963م إلى إزالة ما يشوب بينهما، كما أجريت مباحثات بين الوفدين العراقي والكويتي أسفرت على التوقيع عن محضر تم الإتفاق عليه من الجانبين تضمن توطيد العلاقات الثنائية لما فيه من خير للبلدين[3]، حيث عاد العراق يلمح ويصرح ويراوغ في عدم ترسيم الحدود بحجة مطالبته بمنفذ بحري على الخليج وبالتحديد مطالبته بجزيرتي وربة وبوبيان مستندا كما يدعي إلى حاجة العراق لمنفذ بحري[4].

رابعا: تطور أزمة الحدود العراقية الكويتية سنة 1973م

إستمرت الأزمة في العلاقات الكويتية العراقية إلى أن أطيح بحكم الملك قاسم 1963م وتم الإنفراج النسبي في تلك العلاقات حتى بداية السبعينات، حيث عاد العراق يلمح ويصرح ويراوغ في عدم ترسيم الحدود، فقد كانت سياسة العراق ترتكز دائما على المطالبة بمنفذ بحري على الخليج ولا

[1] – فالح فهد الدوسري: المرجع السابق، ص ص145–149.

[2] – أحمد طربين: التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1987م، ص169.

[3] – مجهول المرجع السابق، ص58.

[4] – مجموعة من الباحثين: المرجع السابق، ص ص55، 56.

يتم ذلك في إعتقاده بأخذ جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين ليصبح العراق دولة خليجية ويواجه التهديدات الإيرانية ويصدر نفطه وينشط تجارته[1].

رغم إنشغال النظام العراقي بالعديد من المشاكل الداخلية، إلا أن أزمته مع الكويت عادت لتطل برأسها مع نهاية 1972م حينما إعتذرت حكومة الكويت عن عدم تلبية طلب العراق قرضا ماليا كبيرا، ونتيجة لذلك لم يكتفي العراق بعرقلة عملية ترسيم الحدود المتفق عليها بل تجاوز ذلك إلى انتهاك تلك الحدود ولعل أهمها حادثة "الصامتة"[2].

داهمت قوات عراقية في ساعة الثالثة من صباح 20 مارس 1973م مركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من الكويت أحدهما في "الصامتة" والآخر في "الجودة" واسفرت تلك الاشتباكات عن مقتل جنديين عراقيين وإصابة آخريين، بينما أعلنت الكويت عن هجوم أسفر عن فقد عدد من رجال الشرطة الكويتية وإصابة أربعة بجراح، حيث أعلنت الكويت عن حالة الطوارئ وإغلاق الحدود مع العراق فضلا عن إغلاق مكتب وكالة الأنباء العراقية في الكويت وطالبت الحكومة العراقية بأن تسحب قواتها من الأراضي الكويتية فورا، وأكدت على أن الحدود العراقية الكويتية هي الحدود المعترف بها دوليا والتي تتضمنها المواثيق والمعاهدات الموقعة بين البلدين، حيث أصدرت وزارة الداخلية العراقية بيانا حول الأحداث أذيع للمرة الأولى في الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر 20مارس 1973م، جاء فيه أن الإعتداء وقع أصلا من القوات الكويتية عندما كانت القوات العراقية تمارس تدريباتها الإعتيادية داخل الأراضي العراقية من ضمنها المنطقة التي وقع فيها الحادث مما إضطر

[1] – محمود صالح المنسي: المرجع السابق، ص105.

[2] –الصامتة: موقع في الشمال الغربي من الكويت، يبعد على العاصمة بمسافة 145 كيلومتر تقريبا، قريب من الحدود الكويتية، تعرض لعدوان عراقي سنة 1963م،...للإستزادة ينظر؛ يوسف يعقوب الغنيم: دولة الكويت الأماكن والمعالم، ومركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2004م، ص131.

القوات العراقية الرد على هذا الإعتداء[1]، كما صرح مصدر مسؤول بوزارة الداخلية الكويتية ردا على صحة ما رود في البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية العراقية وأذاعته وكالة الأنباء العراقية وأشار البيان إلى:

- أن الهجوم على مركز الصامتة هو تكرار لإعتداء حدث قبل عشر سنوات .
- أن المركز الكويتي عبارة عن مركز شرطة وأفراده يحملون أسلحة حقيقة .
- أن الإعتداء وقع في الثالثة صباحا، وهذا يعني أن هناك إعداد مسبقا له.
- أن الإعتداء وقع في وقت كانت الكويت تنتظر فيه من العراق إرسال وفد للبحث في ترسيم الحدود التي سبق أن وافق عليها العراق 1963. [2]

أُختتم البيان بأن الكويت طلبت مرار من السلطات العراقية ترسيم الحدود منعا لحدوث المشاكل الحدودية، إلا أنها لاحظت التردد العراقي في عدم تحديد زيارة للوفد العراقي للكويت، حيث أعلنت الحكومة الكويتية حالة التأهب القصوى حيث أغلقت الحدود مع العراق ووكالة الأنباء العراقية في الكويت، وقام السفير الكويتي في القاهرة "حمد الرجيب" بتسليم رسالة إلى الرئيس المصري أنور السادات، وتلقى حاكم الكويت الشيخ سالم الصباح مكالمات هاتفية من الدول العربية الشقيقة، وأعربت كل دول الجامعة العربية عن تضامنها معها[3].

[1]– التطور السياسي الأزمة الحدود الكويتية العراقية 1968–1979م: الموقع إلكتروني www.moqatel.com، يوم 2022/04/30 على الساعة 09:45.

[2] – محمد نايف عواد العنزي: المصدر السابق، ص201.

[3] – نفسه: ص201.

وجهت الحكومة الكويتية على الفور دعوة إلى السيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية لبحث ظروف الأزمة القائمة بين الكويت والعراق والذي طلب من الكويت والعراق الآتي :

- إعادة العلاقة الطبيعية بينهما إلى سابق عهدها .
- إنسحاب قوات الطرفين من المراكز الحدودية .
- إستئناف المحادثات بين الطرفين[1].

طالبت الكويت بأن أي حل للمشاكل يجب أن يتضمن مايلي :

1- الإهتمام بالمشاكل الحدودية بين الكويت والعراق ووضع حلول ناجحة لها .

2- إنسحاب القوات العراقية من مركز الصامتة الكويتي .

وافقت العراق على إرسال وفد للكويت لإستكمال بحث رسم الحدود النهائية بين البلدين وأن يبدأ الجانبان العراقي والكويتي في مناقشة مسائل الحدود بينهما[2].

عقدت الحكومة الكويتية إجتماعا مهما في 29 مارس 1973م، إستعرض فيه مجلس الوزراء الوساطات التي قام بها مبعوثو السلام العرب مع رؤساء الجمهورية العربية السورية ومصر والسودان والأمين العام للجامعة العربية وبعض المسؤولين العراقيين، حيث أكدت الحكومة الكويتية على ضرورة إنسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية وترسيم الحدود واستغربت من تصريحات المسؤولين العراقيين التي لا نتجاوب مع الحقائق المسلم بها وهي الإعتراف بالحدود الدولية لدولة الكويت[3].

---

[1] – بيار سالنجير؛ إيريك لوران: حرب الخليج الملف السري، ط11، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1993م، ص08.

[2] – نفسه: ص ص08، 09.

[3] – محمد نايف عواد العنزي: المصدر السابق، ص206.

لم تنسحب القوات العراقية من الحدود الكويتية إلا على إثر قرض ميسر منحته الكويت للعراق، وعلى الرغم من أن النظام العراقي أظهر إستجابته في أعقاب تلك الأزمة للوساطة العربية بالمضي قدما لترسيم الحدود وفقا لما جاء في الاتفاقية الموقعة بينه وبين الكويت في أكتوبر 1973م، على أن العراق كان كثيرا ما يتعلل بمشكلاته الداخلية من إتحاذ خطوات إيجابية[1] ولم يلبث النظام العراقي أن إنغمس في مشكلاته مع جارته إيران بعد قيام ثورتها الإسلامية، حيث تورط في حرب معها إستمرت ثماني سنوات 1980-1999م[2]، وكان من الطبيعي في تلك الظروف أن تتواري مشكلة الحدود بينه وبين الكويت[3].

شهد الثامن من أوت 1988م، نهاية الحرب العراقية الإيرانية، لكن لم يخطر بالبال عند إذن أن هذا التاريخ سيشكل تجدد الأزمة بين العراق والكويت[4].

[1] – مجهول: المرجع السابق، ص67.

[2] – خليل حسين، التاريخ السياسي للوطن العربي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012م، ص517.

[3] – عبد الله يوسف الغنيم: العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأسات، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ص63.

[4] – بيار سانجير، إيربك لوران، المفكرة الخفية لحرب الخليج، رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة، ط2، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1991م، ص11.

المبحث الثاني: التطورات السياسية للأزمة العراقية الكويتية

أولا: سياسة الإحتلال العراقي للكويت

في إفتتاح القمة الرابعة لمجلس التعاون العربي في عمان 24 فيفري 1990م نص الرئيس العراقي صدام حسين[1] في خطابه عن أثر الخطر الذي تواجهته الدول العربية بعد إنتهاء الحرب الباردة، حيث أن أمريكا بقيت قادرة على أن تتفلت خارج ضوابط المحيط الدولي وتراجع الإتحاد السوفياتي، كما أشار إلى أن البلد الذي سيكون له النفوذ الأكبر بمنطقة الخليج العربي سوف يحتفظ بقوته كقوة عظمة، في حالة عدم إنتباه أبناء الخليج ومعهم كل العرب ستصبح منطقة الخليج العربي تحت مشيئة الويلات المتحدة الأمريكية وسوف يحدد سعر النفط وكمية ما ينتج من بيترول وغاز في كل دولة والكمية التي تباع لدول العالم بشكل يوافق مصالحها، حيث أضاف أن مصلحة العالم العربي هي في جعل العراق يهيمن على منطقة الخليج لا الولايات المتحدة الأمريكية[2].

[1] – صدام حسين: ولد يوم 18 افريل 1937 كان ينتمي الى اسرة فلاحية، بعد أن أكمل دراسة الثانوية أراد الإلتحاق الأكاديمية العسكرية ببغداد، لكن سوء الأوضاع السياسية في البلد وإنضمامه لحزب البعث وعمره 19 سنة حالا دون إلتحاقه بالكلية، وخلال فترة وجيزة إستطاع ان يكون من أبرز قادة البعث في 16 جوان 1979م، تقلد صدام منصب رئاسة البلاد ومنصب رئيس الوزراء، ورئيس مجلس قيادة الثورة...للإستزادة ينظر؛ أمير آلكسندر: صدام حسين مناضلا ومفكرا وانسانا، الطاسيلي للنشر، الجزائر، 1991م، ص 17.

[2] – كلمة الرئيس العراقي صدام حسين لإفتتاح القمة الرابعة لمجلس التعاون العربي في عمان الصادرة في 24 فيفري 1990م، الموقع إلكتروني www.moqatel.com يوم 2022/04/15 على الساعة 09:45.

غضب الرئيس المصري محمد حسني مبارك[1] من تصريحات الرئيس العراقي صدام حسين حيث إعتبر هذا الأخير أن الأمر صار بمثابة الهجوم الشخصي عليه، فالقاهرة تتلقى سنوية أكثر من 2-3 مليار دولار كمساعدات أمريكية، وعلى إثر ذلك غادر الإجتماع[2].

حاول جلالة الملك الحسين أن يهدئ الأمر بإقتراح إجتماع مع الرئيس العراقي لتسوية سوء التفاهم، لكن الرئيس مبارك رفض في البداية ثم اقتنع، إجتمع الثلاثة مساء 24 فيفري 1990م، وكان الجو متوترا، حيث كان الرئيس صدام أكثر إلحاحا وأخذ يتحدث بطريقة جافة وعيناه تنتقلان بين العاهل الأردني والرئيس المصري، فذكربال 30 بليون دولار التي قدمتها السعودية والكويت كقرض للعراق خلال الحرب ضد إيران وقال: **«إذا لم يلغوا الدين ويعطوني ثلاثين بليون دولار أخرى فسوف انتقم»**[3].

حدد أيضا مطالبه التي شملت:

- ✓ تسوية الخلافات الحدودية بين العراق والكويت وبالأخص حقول الرميلة الغينة التي تقع في المنطقة المنتازع عليها.
- ✓ إستئجار جزيرتي وربة وبوبيان مما يجعل العراق يتمتع بمنفذ بحري على الخليج.
- ✓ تسوية مشكلة الديون المتراكمة على العراق[4].

---

[1] – محمد حسني مبارك: تولى رئاسة مصر في 14 أكتوبر 1981م، وهو الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية، تقلد الحكم في مصر بعد إغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات في 6 أكتوبر 1981م حتى قيام الثورة المصرية 2011م، عرف بتشجيعه للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية...للمزيد ينظر؛ عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 456.

[2] – محمود برهوم: نافذة على أزمة الخليج-خفايا وحقائق، مركز فارس لتتصميم وطباعة، 1991م، ص9.

[3] – نفسه: ص10.

[4] – بيار سالنجير؛ ايريك لوران: المفكرة الخفية لحرب الخليج، المرجع السابق، ص ص14، 15.

غضب الرئيس المصري وقال: «إن مطالبك لا معنى لها، وسوف تسبب متاعب كثيرة»، وقطع الإجتماع وعاد إلى القاهرة في تلك الليلة مما إضطر جلالة الملك الحسين إلى إلغاء اليوم الثاني لمناقشات مجلس التعاون العربي[1].

بعد فشل لقاء عمان بين قادة مجلس التعاون العربي 1990م إقترح الملك حسين على الرئيس العرلقي صدام حسين أن يقوم بجولة في منطقة الخليج العربي لعقد إتفاق مع المملكة العربية السعودية والكويت لمعالجة الموقف العراقي الإقتصادي، وبالفعل قام برحلة إستغرقت ثلاث إيام شملت مختلف عواصم المنطقة وأجريت خلالها محادثات مكثفة مع الزعماء الخليجين، في صباح 03 مارس دعا الرئيس صدام الملك حسين إلى بغداد[2]، واجتمع الرجلان حيث قدم له فيها تقرير مفصلا عن جولته وسرعان ما تبين له فيها أن المفاوضات وصلت لطريق مسدود لعدم تلقيه إي إشارة من زعماء الخليج بما يتعلق بمطالب صدام حسين، حيث أبلغ الملك حسين الرئيس العراقي أن أمير دولة الكويت يرفض المفاوضات المباشرة إلى حين إعتراف العراق رسميا بسيادة واستقلال دولته[3].

دعا صدام حسين جميع أعضاء القيادة العليا بعد عودة الملك حسين إلى إجتماع سري في 4 مارس 1990م، حيث أمرهم بوضع الخطط لحشد القوات العراقية على الحدود مع الكويت[4].

ألقى الرئيس العراقي بعدها بأيام في 2 أفريل 1990م، خطابا أمام ضباط الجيش أشار فيه إلى الأسلحة الكيماوية التي تمتلكها العراق كما هدد بضرب الكيان الصهيوني[5].

---

[1]– محمود برهوم: المرجع السابق، ص96.

[2] – بيارسالنجير؛ ايريك لوران: المفكرة الخفية لحرب الخليج، المرجع السابق، ص15.

[3] – محمود برهوم: المرجع السابق، ص97.

[4] – جلال عبد الفتاح: العلميات العسكرية لغزو الكويت، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 1990م، ص11.

[5] – فؤاد مطر: موسوعة حرب الخليج، ج1، ط1، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص21.

ثانيا: تفاقم الأزمة العراقية الكويتية

أخذت الأزمة العراقية تتخذا مسار جديد، حيث وجه العراق إتهاماته رسميا إلى الكويت ودولة الإمارات العربية، في المذكرة التي بعث بعث بها طارق عزيز وزير الخارجية العراقي إلى الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 5 جوان 1990م، إتهم فيها الكويت بأنها إستغلت إنشغال العراق بتنفيذ مخططاتها في تصعيد الزحف التدريجي بإتجاه العراق، حيث صارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمزارع على أرض العراق كما أتهمته أيضا بسرقة النفط العربي، ثم أضافة المذكرة إيضا أن أسعار النفط المتدنية في الأسواق العالمية سببها الكويت والإمارات[1]، فهما من قامتا بتنفيذ خطة متعمدة بإغراق أسواق البترول بكميات تزيد عن حصتيهما التي حددتها منظمة الأوبيك، فلهذه السياسة تأثير مدمر على الشرق الأوسط، حيث أسفر الإنخفاض في أسعار البترول على خسائر تكبدتها الدول العربية[2].

ردت الكويت على المذكرة العراقية بمذكرة أخرى وجهها الشيخ جابر الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في 18 جوان 1990م، فندت فيها الإتهامات العراقية للكويت[3] وذكر فيها:

1- أن الكويت في الوقت الذيأدركت فيه حقائق السياسة والجغرافيا المتصلة بذلك النزاع تود أن تؤكد موقفها الذي أعلنته وفي أكثر من مناسبة، بأنها تنظر إلى ذلك النزاع بمنظورها

[1] – محمد الرميحي: سقوط الأوهام–العروبة بعد الغزو العراقي للكويت، ط1، مكتبة مدبولي الصغير، 1998م، ص69.

[2] – لؤي بكر الطنار: أمن الخليج العربي، ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، لبنان، ص23.

[3] – محمد الرميحي: سقوط الأوهام، المصدر السابق، ص69.

القومي، كما أنها أكدت في مذكرتها السابقة أيضا بأن الدم العربي المسفوح لا يقارن بعائد مادي مهما بلغت أرقامه[1].

2- عاودت المذكرة العراقية الإشارة إلى أن الكويت عمدت إلى إلحاق الضرر بالعراق، في الوقت الذي أكدت فيه الكويت في مذكرتها السابقة بأن ذلك يمثل تجاهلا لحقائق يعلمها الجميع حول موقف الكويت الداعم للعراق، والذي جاء انطلاقا من انتماءها لأمتها ووفاء لإلتزاماتها في إطار جامعة الدولة العربية[2].

3- سعت الكويت بكل جهد إلى تعزيز العمل العربي المشترك وتوفير الفرص المناسبة لدعم العملية التنموية في الوطن العربي وإلتزامها بالمبادئ والقيم التي وردت في مثاق جامعة الدول العربية.

4- سعت الكويت وبشكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وإنهاء المشاكل المعلقة بينهما، لكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين، في الوقت الذي كان يسعى فيه إلى ترسيم الحدود بشكل نهائي مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له، وتأكيدا على حرص الكويت على إنهاء هذه المسألة الهامة مع العراق وإيمانا من الكويت بسلامة موقفها، وبما يمليه عليها انتماؤها القومي، فإنها تحتكم لأمتها في اختبار لجنة عربية كي تقوم بالفصل في موضوع ترسيم الحدود على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق[3].

[1] – بيار سالنجير: المفكرة الخفية لحرب الخليج، المرجع السابق، ص11.

[2] – محمد الرميحي: سقوط الأوهام، المصدر السابق، ص69.

[3] – نفسه: ص70.

إن المتتبع لقضية أسعار النفط يدرك وبوضوح أن تدهور الأسعار، كان بفعل مشكلة عالمية تدخلت فيها عدة أطراف من منتجين ومستهلكيين من داخل منظمة الأوبك وخارجها، فقد عانت الكويت كما عانت العراق من قلة الإنتاج، حيث أنه كان في مقدور الكويت أن تقوم بالإنتاج وبطاقات كبيرة مقارنة بما لديها من مخزون نفطي كبير[1].

في اليوم نفسه ردت الحكومة الكويتية 21 جوان 1990م على المذكرة العراقية وأبطلت ما جاء فيها، حيث أنه من المؤسف أن تعاود المذكرة الأشارة إلى أن الكويت عمدت على إلحاق الأذى بالعراق في الوقت الذي كانت فيه الكويت تأكد على موقفها الداعم للعراق.[2]

أكدت أيضا أن أهداف سياسيتها البترولية واضحة ومعلنة، فهي تدعو لإتباع سياسة متوازنة بالنسبة للأسعار وإنتاج بهدف تحقيق دخل عالي في ظل حقائق سوق البترولية العالمية، مع أخدها بعيت الإعتبار مصالح الدول المنتجة كافة مستفيدة من دروس وتجارب الماضي، حيث أنها ساندت كافة سياسات وقرارات منظمة الأوبيك منذ تأسيسها بالرغم من فقدانها لأكثر من 55% من معدل إنتاجها التاريخي السابق[3].

في 28 جويلية 1990م إجتمع ياسر عرفات[4] مع الرئيس صدام حسين في بغداد طلب منه هذا الأخير الذهاب الى الكويت وإعطائه 10 بلايين دولار مقابل إستخدام أبار الرميلة على الحدود

[1] – بيار سالنجير: حرب الخليج الملف السري ، المرجع السابق، ص79.

[2] – لؤي بكر الطنار، المرجع السابق، ص25.

[3]– محمود برهوم: المرجع السابق، ص14.

[4] – ياسر عرفات: محمد ياسر عبد الرؤوف القدورة الحسيني ملقب ب أبي عمار، ولد في القدس بتاريخ 4 أوت 1929م، كان يعمل في التجارة متنقلا بين القدس والقاهرة، يعد أشهر سياسي فلسطيني كافح من أجل حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، أسس حركة التحرير الفلسطيني، أعلن عن قيام دولة فلسطين عاصمتها القدس في الجزائر، توفي بجلطة دماغية 2004م...للمزيد ينظر؛ سلطان الحطاب: ط1، ياسر عرفات الشهيد ومناصل والثوري، دار العروبية للدراسات والنشر، عمان، 2020م، ص ص8-15.

وتقليص قواته على الحدود، ولم يحدد بأنه ينوي غزو الكويت، في وقت سابق من اليوم إجتمع الرئيس صدام حسين مع الملك حسين وقد خرج من إجتمع مقتنعا بإن كل شيء يعتمد على إجتماع جدة، في وقت لاحق من النهار توجه الملك إلى الكويت وإجتمع مع وزي الخارجية الشيخ الصباح ورد عليه بأنهم لا يستطعونا المساومة على إي شبر من الأرض، وأن حاول صدام تخطي الحدود فليفعل ذلك فالأمريكيون سيرخرجونه[1].

ثالثا: مفاوضات مؤتمر جدة 30 جويلية 1990م

شكل مؤتمر جدة لحظة إرتباك ومأساوية نتج عنه حرب لم يحسن أحد تجتبها ولم يبذل الجهد الكافي لذلك.

وصل الوفدان في 31 جويلية 1990م، شمل الوفد الكويتي ولي العهد، رئيس الوزراء سعد رفقه وزير الخارجية ووزير العدل، أما الوفد العراقي كان برئاسة عزت إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ورجل الثاني في الحرب البعث، سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء، علي حسن الماجد[2]، إلى مقر إقامة الوفد العراقي في فندق قصر المؤتمرات بجدة[3].

دامت المفاوضات أكثر من ساعة ونصف من الزمن وبالتحديد بين السادسة والسابعة والنصف من اليوم الأول، وبقي الوفدان في جدة حتى 1 أوت 1990م[4].

بدأت المباحثات العراقية الكويتية بجلسة إفتتاحية حضرها ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز، حيث رحب بالوفدين ثم ما لبث أنغادر القاعة على الفور بداية الإجتماع، بدأ فيها العراقيون

[1] – محمود برهوم : المرجع السابق، ص22، 23.

[2]– بيار سالنجير: حرب الخليج الملف السري، المرجع السابق، ص93.

[3] – جمال كمال: الأخطاء القاتلة، ج1، ط1، دار اللأوفت، 1991م، ص48.

[4]– مجهول: المرجع السابق، ص75.

بالكلام حيث إستعرض عزة إبراهيم بيانا أبرز فيه الإتهامات العراقية للكويت، لكن ولد العهد الإمارات سعد فند الحجج العراقية[1].

إستعرض الجانب العراقي مطالبه الأساسية والتي واصل فيها إبتزازه للكويت التي كانت كالتالي:

1- إسقاط الديون المستحقة على العراق.

2- تقديم معونات جديدة .

3- التخلي عن حقل الرملية الشمالي .

4- دفع حقوق العراق المترتبة على استغلال الكويت نفط حقل الرملية مدة عشر سنوات والتي تبلغ 10مليارات دولار[2].

إنتهى الاجتماع بتحديد لقاء أخر بين الطرفين في مدينة بغداد وكشف الوفد الكويتي مدى تعنت الجانب العراقي وإصراره على تحقيق مطالبه، خاصة دفع مبلغ 10مليار دولار[3]، وتنازلت الكويت أيضا عن جزء من حدودها البحرية خاصة جزيرة وربة وبوبيان، بينما صرح الجانب العراقي من خلال إجتماع جدة أنه لم يتوصل إلى إتفاق يذكر، وذلك لأن الكويتيين لم يقدموا أي جدية في معالجة الضرر الذي لحق بالعراق[4].

[1] – بيار سالنجير: حرب الخليج الملف السري، المرجع السابق، ص93.

[2] – نفسه: ص94.

[3] – محمود برهوم : المرجع السابق، ص17.

[4] – مجهول: المرجع السابق، ص77.

إن فشل إجتماع جدة 31 جويلية 1990م، يرجع لرفض الكويتيين تقديم المساعدة المالية التي طلبتها الحكومة العراقية منهم مرارا في المؤتمرات والاجتماعات كافة، وذلك الرفض والتعنت توضحه برقية الأمير جابر الصباح، إلى الوزيره سعد الصباح، وان حضورها للاجتماعات كان إسمي فقط[1].

مشاركة العراق في مباحثات جدة لم تكن أكثر من دور مبتذل قام به النظام العراقي في وقت كان فيه قبل عقد تلك المباحثات بفترة ليس بوجيزة يولي حشد قواته العسكرية على حدود الكويت إنتظارا لساعة الصفر المرتقبة لكي ينفذ عدوانه الأخير على الكويت[2].

[1] – فؤاد مطر: المصدر السابق، ص9.

[2] – مجهول: المرجع السابق، ص77.

الفصل الثاني: مجريات الإحتلال العراقي للكويت

المبحث الأول: الإعداد العسكري للغزو العراقي للكويت

المبحث الثاني: الموقف الكويتي من الإحتلال العراقي

المبحث الأول: الإعداد العسكري وسير العمليات العسكرية

أولا: الإمكانيات العسكرية لطرفي النزاع

1-الإمكانيات العسكرية العراقية

بدأت عملية الإعداد العسكري إعتبارا من 1 جويلية 1990م من خلال رفع كفاءات القوات العسكرية، حيث بلغ حجمها 155 ألف جندي و423 دبابة و207 قطعة مدفعية ميدان، وقد أسندت قيادة قوات الغزو العراقية للواء تاج الدين عبد الله الذي كان من قبل قائد للفرقة التابعة للفيلق الثالث العراقي، وقد سحب من قيادة هذه الفرقة وأسندت له مهمة وضع الخطط وإعداد القوات لغزو الكويت[1].

أما عن تفاصيل خطة الهجوم فكانت تتضمن ألوية الفرق الثالث توكلنا على الله والمدينة المنورة وحمورابي للمناطق الإبتدائية للهجوم، في نفس الوقت تقوم أفراد من قاعدتي صفوان وكلية بقصف قاعدتي أحمد الجابر وعلي السالم تتولاها عملية أبرار جوي من المظلين والقوات الخاصة التابعة للحرس الجمهوري، على وسط مدينة الكويت على أن تتم سيطرة كاملة وتواجد كامل للقوات العراقية بجميع الأراضي الكويتية خلال 72 ساعة على الأكثر حيث ساعدت طبيعة الحدود العراقية الكويتية[2]، في أخفاء تحركات القوات العراقية في الساعات الأخيرة قبل الغزو[3]، وبذلك تستكمل القوات تموضعها وبناء تجمعاتها القتالية في الساعات الأخيرة قبل الغزو[4].

---

[1] – جلال عبد الفتاح: المصدر السابق، ص17.

[2] – ينظر للملحق رقم 02: ص82.

[3] – جمال كمال: المرجع السابق، ص49.

[4] – نفسه: ص50.

- الفرقة 21: مدرع من الفيلق الثامن حرس جمهوري وكانت بمثابة إحتياطي إستراتيجي لقائدة قوة الغزو.
- الفرقة 22: مدرع من الفيلق الثامن حرس الجمهوري.
- الفرقة 9: مشاة ميكانيكي من الفيلق الثامن حرس جمهوري.
- اللواء 95 مطلات: احتلال قصر سبهان والموانىء الجنوبية الكويتية.
- كتيبة مشاة: أبرار بحري برمائية لإحتلال جزيرة بوميان.
- عدد 2: فوج إستطلاع متقدم.
- عدد 2: كتيبة مغاوير "كوماندوز" هما الكتيبان 65-68 قوات خاصة.
- عدد 6: ألوية مدفيعة ميدان تابعة للقيادة العامة[1].

2-الإمكانيات العسكرية الكويتية:

- قدر حجم القوات العسكرية الكويتية ب 20,300
- 16 ألف جندي من القوات البرية.
- 2200 جندي من القوات الجوية.
- 1500 جندي من الحرس الأمري والحرس الوطني وقوات الحدود[2].

[1] – جلال عبد الفتاح: المصدر السابق، ص ص17، 18.

[2]– بيار سالنجير: حرب الخليج الملف السري، المرجع السابق، ص105.

تضم هذه القوات:

- 275 دبابة.
- 200 عربة قتال مدرعة.
- 132 قطعة مدفعية ميداني وهاون.
- 106 قاذف صاروخي[1].

مشكلة من:

- 2 لواء مدرع أرقام 80 و90.
- 2 لواء مشاة ميكانيكي منها اللواء 35.
- لواء مدفعية ذاتية الحركة.
- 3 كتيبة صواريخ مضادة للدبابات من طراز "تاو".
- 10 كتيبة وبطارية مضادة للطائرات من طراز "هوك". 5 كتاتيب من الصواريخ المضاذة للطائرت من طراز أصون[2].

القوات البحرية:

- 8 زوارق صاروحية.

[1] – كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج1، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، مصر، 2001م، ص63.

[2] – نفسه: ص63.

- 15 زورق رودريك ساحلي.
- 4 سفن برمانية.
- 2 سفن مساعدة.
- 50 زورق بحري.

القوات الجوية:

- 80 طائرة حد قائلة قادفة.
- 18 هبليكوبتر مسلحة[1].

كانت المهمة الأساسية للقوات الكويتية هي تأمين خط الحدود الدولي ومنع القوات المهاجمة من إختراقها وتعطليها لمدة تتراوح بين 24 و28 ساعة لإعطاء فرصة للجهود الدولية بالتدخل، حيث تتجمع القوات الكويتية في معسكرات ثابتة بالمباني والتحصينات على الحدود الدولية للكويت وفي العمق، وبوصول الإندار الأول لنوايا القوات العراقية للهجوم الفعلي، تقوم القوات الكويتية بالدفاع من خلال مهاجمة القوات العراقية بالطائرات في مناطق الحشد والمدفعية بعيدة المدى[2].

ومن مقارنة القوات الكويتية المسلحة بالقوات العراقية يبرز التفوق الحاسم لصالح العراق، من حيث الحجم ونوعية التسليح الكفاءة التدريبة وخبرة القتال التي أكتسبها الجيش العراقي خلال ثماني سنوات في حربه مع إيران[3].

[1] – كمال أحمد عامر: المصدر السابق، ص64.
[2] – جلال عبد الفتاح: المصدر السابق، ص ص18–20.
[3] – كمال أحمد عامر: المصدر السابق، ص66.

ثانيا: سير العمليات العسكرية

لم تكد تمضي بضع ساعات على مباحثات جدة حتى اجتاحت القوات العراقية الأراضي الكويتية[1]، في 31 جويلية 1990م[2]، حيث شهدت مدينة البصرة والمنطقة الصحراوية جنوب شرق العراق تحركات عسكرية عراقية[3].

إجتاحت القوات العراقية الأراضي الكويتية في فجر2 أوت 1990م، حيث هاجمة هذه الأخيرة الأراضي الكويتية عبر أربع محاور رئيسية بواسطة سبع فرق عسكرية من قوات الحرس الجمهوري وهي الأفضل تسليحا وتدريبا ضمن القوات المسلحة، كما جاءت محاور الهجوم وتوزيع القوات على نحو التالي[4]:

1- الفرقة المدرعة حمورابي على محور صفوان، العبيدلي، الجهراء[5].

---

[1] – ينظر للملحق رقم 03: ص83.

[2] – مروان اسكندر: غيوم فوق الكويت، ترجمة: محمود زايد، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ص30.

[3] – جمال كمال: المرجع السابق، ص47.

[4] – علي عبد اللطيف خلفيوه: المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1992م، ص ص20، 21.

[5] – الجهراء: هي نواة محافظة الجهراء، أشتهرت بآبارها العذبة وزراعاتها للنخيل والخضروات، تشمل الجزء الشمال الغربي من الكويت...للإستزادة ينظر؛ يوسف يعقوب الغنيم: المرجع السابق، ص101.

2- فرقة المدينة المنورة المدرعة على محور الرميلة، الأبراق[1]، قاعدة علي السالم الجوية ثم الأحمدي[2] جنوب الكويت تعقبها فرقة عدنان مشاة على نفس المحور.

3- فرقة الفاو مشات على محور أم القصر، الصبية، جزيرة بوبيان.

4- فرقة توكلنا على الله المدرعة على المحور الأوسط ما بين فرقة حمورابي وفرقة المدينة المنورة وتتمركز في غرب الكويت[3].

بدأت العمليات العسكرية الساعة 23:00 حيث إندفع اللواء المدرع التابع للفرقة 9 مشاة ميكانيكي مع لواء مدرج من الفرقة 23 مدرع كرأس حربة متقدمة للقوات الغازية وذلك على محورين هجوميين أولهما محور أم قصر[4]، ثم الصبية[5]، ثم الجسر وبوبيان إلى البحرة شمال خليج الكويت، والمحور الثاني من صفوان العبيدلي إلى الجهرة، واشترك مع كل لواء مدرع فوج إستطلاع متقدم بالعربات المصفحة (بي-بي-آر4D) السوفياتية والعربات (بي-أم-بي-L)، كان ذلك الهجوم من

1 - الأبراق: هو تل صخري في أسفله رمال يختلف لون التل على لون الرمل الذي في أسفله، ولذا سمي بهذا الإسم، وفي الكويت عدد من الأبرقة... يوسف يعقوب الغنيم: المرجع السابق، ص108. ص21.

2- الأحمدي : مدينة تقع في الجنوب العاصمة وقد نشأت لتكون مقرا لشركة نفط الكويت وموظيفها وكل متعلقاتها، وفيها مواقع تخزين الزيت الخام، سميت بهذا الإسم نسبة إلى أحمد الجابر الصباح أمير الكويت...للمزيد ينظر؛ نفسه: ص66.

3 - علي عبد اللطيف خلفيوه: المصدر السابق، ص ص20، 21.

4 - أم قصر: موضع على الحدود الجغرافية الكويتية في الشمال الغربي من الكويت مقابل جزيرة وربة، فيه مخفر للشرطة يدعى مخفر أم القصر، هي منطقة واسعة نرى جزء منها داخل العراق والجزء الأكبر في الكويت...للإستزادة ينظر؛ يوسف يعقوب الغنيم: المرجع السابق، ص108.

5 - الصبية: موقع على خور الصبية الفاصل بين اليابسة وجزيرة بوبيان، كان قديما مركز لنقل الرمل إلى مدينة عبدان بإيران يبعد عن العاصمة ب 115 كم²، ليس به سكان لكنه يعد للتوسع السكاني...للإستزادة ينظر؛ نفسه: ص132.

أجل إختراق الحدود الدولية مع الكويت والوصول إلى منطقة البحرة والجهرة شمال وغرب خليج الكويت[1].

في الساعة الواحدة فجرا تم دفع القوة الرئيسية للغزو وهي باقي الفرقة 9 مشاة ميكانيكي وباقي الفرقة 23 مدرع والإبقاء على الفرقة 21 مدرع كإحتياطي، كما تم دفع الكتيبتن 60 و68 كوماندوز مع أربعة ألوية مدفعية لدعم القوة الرئيسية من خلالها، في نفس الوقت تم إنزال كتيبة مشاة بحرية على الشاطئ الجنوبي لجزيرة بوبيان[2] بعملية برمائية سريعة، حيث تقدمت الكتيبة بالدبابات والعربات المصفحة، كما إتصلت القوات الرئيسية على الساعة الرابعة والنصف فجرا بالقوات المتقدمة وذلك على المشارف مدينة الكويت بعد أن قامت بتدمير القوات الكويتية المدافعة عن الحدود الدولية وشمال الجهراء، حيث تقدمت القوات على خمس محادور أساسية من الجنوب والغرب ومحاصرة منطقة دسمان[3].

في الساعة السادسة والنصف صباحا تم أبرار جوي للواء 95 مظلات بطائرات الهيليكوبتر، بهدف وقف المقاومة المسلحة الكويتية وأسر أعضاء الأسرة الحاكمة، لكنها فشلت نتيجة إخلاء القصر قبل وصول القوات العراقية إلى مشارف مدينة الكويت وسقطت 14 طائرة هيلكوبتر عراقية بواسطة أنظة الدفاع الجوي الكويتية[4].

---

[1] – جلال عبد الفتاح: المصدر السابق، ص23.

[2] – جزيرة بوبيان: جزيرة كبيرة تبلغ مساحتها 864كم²، تقع في شمال الكويت، تنفتح على الخليج العربي من الجهة الجنوبية، ولها تاريخ طويل لا سيما فيما يتعلق بتحديد الحدود وترسيمها...للإستزادة ينظر؛ يعقوب يوسف العنيم: المرجع السابق، ص ص155، 156.

[3] – جلال عبد الفتاح: المصدر السابق، ص ص22، 23.

[4] – جمال كمال: المرجع السابق، ص55.

قامت القوات البحرية العراقية بنشاط بحري متزايد في مدخل خليج الكويت ومحاصرة الساحل الكويتي، في نفس الوقت كانت بعض الإشتباكات مستمرة داخل مدينة الكويت فاندفعت القوات العراقية جنوب شرق الكويت، وحاصرت مدينة الصليبية والمعايدات والأحمدي والقنطاس والفحائيل ومناد الأحمدي حتى البرقان[1].

أتمت القوات الغازية في منتصف يوم الغزو وحوالي الساعة 12:00 السيطرة على مدينة الكويت وإحتلال الأهداف الحيوية والإستراتيجية داخلها والتي كانت مرصدة من قبل بدقة تامة.

و بالإستيلاء على ميناء الأحمدي ونجاح الغزو بدأت القيادة العراقية في دفع باقي الفيلق الثامن حرس جمهوري إلى مدينة الكويت، ومع إستمرار الوقت وتصاعد رد الفعل الدولي لمجابهة العدوان العراقي بالقوة العسكرية، قامت القيادة العراقية بتعزيز قواتها داخل الكويت والمنطقة الجنوبية العسكرية[2].

إنتهى الغزو الدموي بسرعة كما بدأ، حيث أن الإجتياح العراقي للكويت كان شاملا وسريا من خلال قوات الحرس الجمهوري وهي القوات الأساسية التي نالت تدريبا وممارسة خلال الحرب الإيرانية العراقية والتي تضم عناصر البعث ذات الولاء الشخصي لصدام، وهي قوات معروفة بشراستها وضراوتها، حيث أن الهجوم كان شاملا بريا وبحريا ومن الشمال إلى الجنوب مع عمليات إنزل مضلي وعمليات جوية شملت الساحل الكويتي بالكامل وحتى عمق 30 كم بمعاونة قوات برية جانب الساحل.

[1] - بيار سالنجير: حرب الخليج الملف السري، المرجع السابق، ص106.

[2] – جلال عبد الفتاح: المصدر السابق، ص ص23–26.

أتمت القوات العراقية السيطرة التامة على دولة الكويت وتمكنت من أسر حوالي 260 ضابطا كويتيا من القوات الجوية والبرية والبحرية و69 ضابطا من الشرطة الكويتية و11 من الحرس الوطني[1].

[1] – علي عبد اللطيف خلفيوه: المصدر السابق، ص ص20، 21.

المبحث الثاني: الموقف الكويتي من الإحتلال العراقي

أولا: الكويت تحت الإحتلال العراقي

تصدت القوات الكويتية للعدو ببسالة وإصرار[1]، رغم المفاجأة وعدم الإستعداد لهذا الهجوم بحجمه المذهل حيث أدارت معارك بطولية، كانت نتيجتها معروفة ومحسومة لإنعدام التكافئ بين الطرفين[2].

كان العدوان العراقي على الكويت شاملا وشرسا، حيث سجلت التقارير العسكرية التي رصدت وقائع يوم 2 أوت الأسود و حقائق هول الموقف، فكل ما شغل الرأي العام أن العدوان قد وقع، وأن الكويت قد تم إحتلالها وأن طلائع القوات العراقية قد دخلت العاصمة بعد اختراقها الحدود الدولية، فدولة الكويت بكل مؤسساتها لم تضع في حساباتها إحتمال أن تهاجم من أخ جار وصديق، حتى حين تصاعدت الإتهامات والتهديدات من العراق لم تأخذ على أنها أكثر من خلاف[3].

أصدر مجلس الثورة في يوم الجمعة في 3 أوت 1990م بيانا واضحا حدد فيه الأسباب والظروف التي دعت العراق لتقديم النجدة لحكومة الكويت، وادعى أن القوات العراقية دخلت للكويت للوقوف بجانب الثورة وأن القوات العراقية الباسلة وبناء على التفاهم مع حكومة الكويت المؤقتة وضعت خطة للمباشرة في البدأ بالإنسحاب وفق جدول زمني إعتبارا من يوم 5 أوت[4]، في الساعة الثانية عشر ونصف من بعد ظهر اليوم نفسه بثت إذاعة بغداد البيان رقم(1) الصادر عن حكومة الكويت الحرة

[1] – مجهول: المرجع السابق، ص9.

[2] – كمال أحمد عامر، المصدر السابق، 107.

[3] – علي عبد اللطيف خليفوه: المصدر السابق، ص21.

[4] – فؤاد مطر: المصدر السابق، ص30.

المؤقتة أعلنت فيه تحرير الكويت من نظام الحكم المستبد الفاسد الذي نهب ثروات الكويت، وإتهم البيان حكام الكويت بأنهم تآمرو على العراق لإضعافه خدمة للأهداف الإستعمار والصهيونية وإضعاف الكيان العربي[1].

أصدرت حكومة الكويت المؤقتة بيان رقم (2) تم فيه فرض منع التجوال وحظر الإقتراب من المياه الإقليمية، أما البيان (3) ناشدت فيه حكومة الكويت الحرة المؤقتة عن طريق إذاعة بغداد الرئيس صدام حسين لمساعدة الحكومة الكويتية الجديدة ضد أي مؤامرة خارجية أو تدخل أجنبي وأن يتعاون الشعب الكويتي مع القوات العراقية على الدفاع على الكويت، كما صدر البيان رقم (4) في اليوم نفسه عن حكومة الكويت الحرة المؤقتة الذي تم فيه تقرير مصادرة أموال أمير الكويت وولي العهد وبعض أفراد أسرتهم، سواء في الداخل أو في الخارج واتهامهم بأنهم حصلو على أموالهم عن طريق عمليات نهب وسلب أموال الشعب الكويتي[2].

عقب صدور البيان السابق أصدرت حكومة الكويت الحرة المؤقتة البيان رقم (5) قررت فيه عزل بعض السفراء الكويتين عن مناصبهم ومصادرة أموالهم في الداخل والخارج بحجة أنهم يتحدون إرادة الشعب الكويتي ويعملون في خدمة أهداف القوى الإستعمارية، صدر البيان رقم (6) يوم السبت 4 أوت 1990م في اليوم الثالث للغزو الذي شكلت بموجبه الحكومة الكويتية الحرة المؤقتة، برآسة العقيد علاء الدين حسين علي الذي تولى كذلك القيادة العامة للقوات المسلحة ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية بالوكالة[3].

[1] – أبو طالب عبد الرحيم: أزمات العراق والكويت وموقف صحيفة الأهرام، مكتبة مدبولي، 1993م، ص118.
[2] – نفسه: ص120.
[3] - نفسه: ص ص121، 121.

1) العقيد علاء حسين علي، رئيس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع، وزير الداخلية بالوكالة.

2) المقدم وليد سعود محمد عبد الله، وزيرا للخارجية.

3) المقدم فؤاد حسين أحمد وزيرا للنفط، وزيرا للمالية بالوكالة.

4) الرائد فاضل حيدر الوفيقي، وزيرا للإعلام وزيرا للمواصلات بالوكالة.

5) الرائد مشعل سعد الهب، وزيرا للصحة العامة وشؤون الإسكان.

6) المقدم حسين علي دهيمان الشمري، وزيرا للشؤون الإجتماعية والعمل، وزير الأشغال العامة بالوكالة.

7) الرائد ناصر منصور المنديل، وزيرا للعدل والشؤون القانونية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بالوكالة.

8) الرائد عصام عبد المجيد حسين، وزيرا للعدل والشؤون القانونية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بالوكالة.

9) الرائد يعقوب محمد شلال، وزيرا للتجارة والكهرباء والتخطيط، وأن حكومة الكويت الحرة بهذا التشكيل تعاهد الله وشعب الكويت والأمة العربية على الإلتزام بما جاء في البيان الأول للثورة الصادرة في 11 محرم 1411هـ، المصادف ل 2 أوت 1990م[1].

فور تشكيل الحكومة الكويتية الجديدة بعث العقيد علاء الدين حسين علي برقية إلى الرئيس العراقي صدام حسين يؤكد فيها على نجاح الثورة الكويتية وأن التنسيق الذي اتفقا عليه بشأن إنسحاب القوات العراقية من الكويت في 5 أوت 1990م، ماهو إلا دليل على

[1] – أبو طالب عبد الرحيم: المصدر السابق ، ص122.

ذلك، كما طلب منه في البرقية نفسها إجراء مفاوضات شاملة بينهما في كل المسائل المعلقة بين البلدين[1].

صدر في اليوم نفسه عن حكومة الكويت الحرة المؤقتة البيان رقم (7) الذي ينص على تشكيل جيش شعبي كويتي ويدعو أبناء الشعب ا للإنضمام إليه لترسيخ إستقرار الوضع الجديد، وفي العراق عقد المجلس الوطني العراقي (البرلمان العراقي)، بعد ظهر اليوم نفسه جلسة إستثنائية لمناقشة التطورات في الكويت والبحث في كيفية الحصول على اعتراف العرب بثورة الكويت، وحكومتهم الحرة المؤقتة للوقوف إلى جانبهم حفاظا على الثورة التي أطاحت بالنظام الكويتي، وأن الثورة الكويتية جاءت لوضع حد لإستهانة السلطة الجائرة بمصالح الكويت الوطنية والمصالح القومية العربية وفي نهاية البيان ناشد المجلس الوطني العراقي البرلمانات العربية لمساندة هذه الثورة والاعتراف بها[2].

أوضحت الحكومة الكويتية أنها من خلال ندائها نفدت الواجب وأدت الأمانة وأنها تضع نفسها تحت تصرف السيد صدام حسين رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة لخدمة المسيرة الجديدة حيث قرر توليه:

1) العقيد حسين علي: رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية بالوكالة.
2) المقدم وليد سعود محمود عبد الله: وزيرا للخارجية.
3) المقدم فؤاد حسين أحمد: وزير للنفط وزير المالية بالوكالة.
4) الرائد مشعل سعد الهدب: وزيرا للصحة العامة وشؤون الإسكان.
5) الرئيس عادل علي الخميس: وزيرا للشؤون الإجتماعية وزيرا الأشغال بالوكالة.

[1] – ابوطالب عبد الرحيم: المصدر السابق، ص ص121، 122.
[2] – فؤاد مطر: المصدر السابق، ص64.

6) الرائد ناصر منصور المنديل: وزيرا للتربية وزير للتعليم العالي بالوكالة.

7) الرائد عصام عبد المجيد حسين: وزير العدل والشؤون القانونية وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية.

8) الرائد يعقوب محمد شلال: وزير للتجارة والكهرباء والتخطيط[1].

بعد أن تمت الوحدة الإندماجية بين الكويت والعراق في 8 أوت 1990م لم تعد للبعثات الدبلوماسية القائمة في مدينة الكويت مهمات رسمية مع الحكومة العراقية التي تستقر في العاصمة بغداد حيث طالبت بإتخاد الإجراءات اللازمة لتصحيح أعمال بعثاتها الدبلوماسية القائمة في الكويت ونقلها إلى بغداد في موعد ينتهي في 24 أوت 1990م[2].

بعد الإحتلال العراقي للكويت كان للدولتين ما لا يقل عن نصف مليون أجنبي، حيث إندلعت تلك الأزمة بعد إعلان الرئيس العراقي صدام حسين في 9 أوت 1990م إغلاق حدود العراق والكويت ومنع الأجانب من مغادرة الكويت طالما ظل مهدد بحرب عدوانية.

كان هناك إنكار عراقي لوجود أزمة الرعايا الأجانب في بداية الأمر، ونتيجة للضغط الدولي لحل مشكلة الرعايا الغربيين، قررت السلطات العراقية توزيع المواطنيين على 13 مركز إستراتيجيا لإحباط أي محاولة لشن الهجوم[3].

تفاقمت مشكلة الرعايا الأجانب عند إصدار السلطات العراقية إنذارها النهائي في 20 أوت 1990م إلى سفارة الكويت حيث أرسلت بعثة دبلوماسية أجنبية إلى الكويت لإغلاق أبواب سفارتها في غضون أربعة أيام ونقل مواقع أنشطتها إلى العاصمة بغداد، لكن رفضت

[1] – فؤاد مطر: المصدر السابق، ص68.

[2] – نفسه: ص70.

[3] – كمال أحمد عامر: المصدر السابق، ص74.

جميع الدول الغربية الإلتزام بالقرار وأبقت أبواب سفارتها مفتوحة، وبعد إنقضاء المدة المحددة، بدأت القوات العراقية بمحاصرة السفارات الأجنبية وهددت جميع الدبلوماسيين المعتمدين في الكويت على أنهم إن رفضوا ذلك سيعاملون كرعايا أجانب[1].

ثانيا: رد لفعل الكويتي من الإجتياح العراقي

منذ أن وطأت أقدام القوات العراقية أراضي الكويت، طلبت الحكومة الكويتية من الولايات المتحدة الإمريكية تقديم يد المساعدة عسكريا للمساهمة في مواجهة القوات العراقية وإنسحابها[2].

شاركت الكويت في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية الطارئ، حيث طالب مندوب الحكومة الكويتية بشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة للتدخل وإنهاء العزو، حيث أكد سفير الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة إستعمال القوة العسكرية ضد العراق للتخلص بشكل نهائي من ذلك العدوان، فقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أنه قد قدم بعض الضمانات لجابر الأحمد الصباح وأنه لن يقبل إلا بالإنسحاب.

أعلن جابر الأحمد الصباح بعد صدور قرارات مجلس الأمن المتعلقة بفرض عقوبات إقتصادية على العراق في 7 أوت 1990م، أن ذلك ليس كافيا، وفي اليوم التالي رحب

[1] – جاكار رولان: الأوراق السرية لحرب الخليج، ترجمة: محمد مخلوف، ط1، شركة الأرض، ص33.

[2] – كمال أحمد عامر: المصدر السابق، ص66.

المندوب الكويتي في مجلس الأمن بقرار المحكمة العربية السعودية والتدخل الأجنبي في حالة رفض العراق الإنسحاب للحفاظ على أمن المنطقة كاملة وليس الكويت فقط[1].

أرسل أمير الكويت جابر الأحمد الصباح عدة رسائل رسمية بإسم حكومة الكويت للدول الكبرى طلب فيها بفرض حظر للبترول الكويتي من خلال الخط الذي وضعة مجلس الأمن الدولي، حيث قامت الحكومة الكويتية إلى جانب هذا الأمر بتحركات دبلوماسية تركزت في محورين:

المحور الأول:

توضيح الموقف الكويتي وشرح أوضاع المنطقة، والحصول على تأييد الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن للقرارات المتعلقة بالأزمة من خلال سلسلة من الزيارات التي قام بها وزير الخارجية الأحمد الصباح.

المحور الثاني:

محاولة حشد موقف عربي أكبر والحصول على مساندة الدول العربية من خلال المطالبة بانسحاب العراق[2].

قوبلت كل المبادرات العراقية بالرفض التام من طرف الحكومة الكويتية بدءا من الانسحاب المتزامن مع إنسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي الفلسطنية وسوريا ولبنان

[1] – الرميحي محمد: أصداء حرب الكويت، ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه، ط1، دار الساقي، لبنان، 1994م، ص118.

[2] – عبد الله يوسف الغنيم: أحمد جابر الصباح، لمحات مشرفة من تاريخ حياته، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص ص39، 40.

إلى المطالبة بسحب القوات الأجنبية في مقابل إطلاق سراح الأجانب الموجودين في العراق، فالوجود الأجنبي نجم عن الغزو العراقي للكويت، وأن للسعودية الحق في الدفاع عن نفسها ضد أي خطر يهددها، ولابد من الإنسحاب العراقي من الكويت[1].

ثالثا: المقاومة الكويتية

فوجئ العدوان العراقي على الكويت بالمقاومة منذ اللحظة الأولى التي اجتازات أقدامهم فيها حدود الكويت [2]،حيث تجمعت القوات الكويتية في معسكرات ثابتة مجهزة بالتحصينات على الحدود الدولية للكويت وفي العمق، لنأمين خط الحدود ومنع القوات المعادية من الإختراق لمدة 48 ساعة وتعطيلها لإعطاء فرصة للتدخل العربي والدولي[3].

في الثامن من أغسطس أعلنت المقاومة المسلحة ضد القوات العسكرية العراقية وامتدت المقاومة لتشمل عددا من المناطق الكويتية[4]، قامت قوات الحرس الوطني قدر إمكانها بصد عدد كبير من الدبابات العراقية والتي كانت تحاول دخول المدينة من خلال الطريق الدائري الرابع، حيث أجبرتها قوات الحرس الوطني بتحويل مسارها إلى الطريقين الدائريين الخامس والسادس، كما تحملت قوات الحرس الوطني الكويتي أعنف ضربات الهاون العراقية طلعية نهار ليل الثاني من أوت إلى أن أتمت القوات العراقية سيطرتها[5].

---

[1] – الرميحي محمد، أصداء حرب الكويت، المصدر السابق، ص121.

[2] – علي عبد اللطيف خلفيوه: المصدر السابق، ص ص61-63.

[3] – نفسه: ص64.

[4] – محمد صلاح الغزالي: موسوعة الكويت تحت الإحتلال العراقي، ج1، ط1، ص 47.

[5] – محمد أحمد العبيدلي: محنة وجهاد الشعب الكويتي تحت الإحتلال العراقي، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت، ص56.

تميزت حركة المقاومة الكويتية بشموليتها للشعب بجميع أفراده، حيث أن الأهاليلا ساندوا القوات الكويتية، أي أن الشعب إندمج مع قواته في التصدي لهذا العدو، حيث عرفت منطقة دسمان وقصر البيان عدة أعمال مقاومة عقب وصول سربين من القوات العراقية إلى مشارف القصر وأوقفت زحفها زمنعتها من التوغل لحدود القصر، لكن بعض من المجموعات الصغيرة من القوات العراقية تسللت من خلال المنازل والشوارع الفرعية وسيطرت على القصر، في نفس الوقت وصلت تعزيزات من معسكر لواء الحرس الأميري والحرس الوطني فتمكنوا من فك الحصار على القوات الكويتية وتدمير عدد من القوات العراقية وأسر عدد من أفراد الجيش العراقي، وضرب تشكيلات القوات العراقية البرية وفقدان حوالي 50 طائرة مقاتلة وقاذفة وأخرى محملة بالجنود[1].

تصدت دولة الكويت أيضا للغزو العراقي عن طريق مقاومة بحرية من خلال رصد تحركات الجيش العراقي من خلال الدوريات البحرية الكويتية والتصدي للزوارق العراقية حيث تم تدمير حوالي 4 زوارق بحرية[2].

أوقفت القوات العراقية من التقدم من طرف قوات المغاوير الكويتية بمساعدة لواء المشاة الآلي بالإضافة إلى أنضمام الأهالي للمقاومة، الأمر الذي أدى لخسائر في القوات العراقية، حوالي 6 دبابات وتعطيل أخرى وسقوط حوالي 25 جندي عراقي واستخدمت الرشاشات الثقيلة والقنابل اليدوية، وتمت مهاجمة قيادة الإستخبارات العراقية[3].

[1] – علي عبد اللطيف خليفوه: المصدر السابق، ص30.

[2] – محمد أحمد العبيدلي: المصدر السابق، ص83.

[3] – محمد صلاح الغزالي: المرجع السابق، ص ص 47، 48.

أخذت المقاومة الكويتية تعمل في مجموعات صغيرة منظمة وتستخدم أسلوب الضرب والإختفاء وتعمل على إضعاف الروح المعنوية للعدو من خلال توزيع نشرات وملصقات وشعارات، حيث أصبح نشاط المقاومة يتزايد وأصبح يعتمد على ضربة واحدة وعدم التدخل في إشتباك جماعي مع العدو، بل تهاجمه بمجموعات صغيرة سريعة الحركة، وشهدت أيضا منطقة الصليبيات تطورا في المقاومة من خلال الهجوم بالأسلحة الخفيفة على مكان تجمع الجنود العراقيين، وإطلاق النار على الدوريات العراقية الراجلة في منطقة التشويح، ومهاجمتهم أثناء مداهمتهم للمنازل[1].

ظهرت وحدة شعب الكويت في توجهه لإعتماده الكامل على قدراته الذاتية مكونا جهازه الذي يدير به أموره، فقد ظهر العمل التطوعي في كافة جوانب الحياة في الكويت، حيث أن حركة المقاومة الكويتية لم تكن مجرد رد فعل غاضب اتجاه عدو غاضب سرعان ماتنطفئ شحنتها العاطفية، بل تميزت برفض الشعب الكويتي بجميع فئاته للعدوان، والعصيان المدني لكل أوامر المعتدي وقراراته التي يصدرها ومنها:

- العمل على شل حركات الوزارات والمؤسسات التي يشرف عليها.
- رفض شعب الكويت التام تغيير البطاقة المدنية والجنسية الكويتية إلى العراق.
- الإصرار على التعامل بالدينار الكويتي وإضعاف قيمة الدينار العراقي.
- رفض وضع أرقام عراقية على السيارات الكويتية .
- رفض الكويتيين إلتحاق أبنائهم بالمدارس والجامعات التي يشرف عليها العراقيون [2]

[1] – علي عبد اللطيف خلفبوة: المصدر السابق، ص109.

[2] – نفسه: ص ص112-115.

انتهى الغزو الدموي بسرعة كما بدأ ورفض الكل أن يصدق ماجرى فالإجتياح العراقي للكويت كان اجتياح غير متصور حتى من العراقيين أنفسهم، وقصة الاخفاق في الدفاع عن الكويت ترجع لعدم وضع خطط للعملية الدفاعية، حيث أخذت المشكلة تتفاقم، وأن الأساليب العسكرية المستخدمة كانت تشبه أساليب الهوات لدرجة كبيرة، والنقص في المعلومات والتوجيهات ونقص التدريب خاصة للمواطنين الكويتيين في الداخل على أعمال المقاومة أدى إلى خسائر كبيرة أثناء مقاومة الغزو[1].

[1]- جلال عبد الفتاح: المرجع السابق، ص ص29-32.

الفصل الثالث: المواقف الدولية والعربية من

الإحتلال العراقي للكويت

المبحث الأول: المواقف الدولية

المبحث الثاني: المواقف العربية

المبحث الأول: المواقف الدولية

أولا : موقف بريطانيا

سارعت الحكومة البريطانية للإهتمام بالأزمة بشكل جدي، يدفعها إلى ذالك مصالحها وإلتزاماتها وإثبات مصداقية إتفاقياتها مع الدول التي كانت تنطوي تحت إمبراطوريتها العظمى ، لذلك كان لابد لها من التحرك للمحافظة على سيادة الكويت وإستقلالها[1].

ميز موقف بريطانيا فيما يخص أزمة الخليج شدة وقوة المطالبة بالحسم العسكري الذي جسدته عبر توظيف إمكانياتها العسكرية التي تواجدت بالمنطقة فكانت من الناحية العددية في المرتبة الثانية بعد القوات الأمريكية، وباشرت مهامها فور وصولها للمنطقة في فرض الحصار على العراق مع إتباع موقف سياسي رافض للأوضاع الجديدة المترتبة على الإجتياح العراقي للكويت والذي عبرت عنه وبصلابة في كافة المحافل الدولية، حيث كانت تدفع لإصدار قرارات أممية تضمن الإسراع في إستخدام القوة لمعالجة الأزمة[2]، وتأييد الخيار العسكري لإخراج العراق من الكويت، فقد وصل بها الأمر إلى الدعوة على إعتبار صدام حسين مجرم حرب تجب محاكمته، إلا أن كلا من دوجلاس هيرد وزير الخارجية وهاميلتون وزير الدفاع أكدا على ضرورة مواصلة الضغوط على العراق بجميع أنواعها لعل ذلك ينجح في جعل صدام حسين يتخلى عن الكويت[3].

---

[1] – محمد نايف عواد العنزي: المصدر السابق، ص77.

[2]– خلف صالح خلف: آثار الإجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية (1988_ 2008م)، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 2010م، ص54.

[3]– إبراهيم محمد حسن: الصراع الدولي للخليج العربي العدوان العراقي على الكويت "الأبعاد والنتائج العربية والدولية"، ط1، مؤسسات الشارع العربي، الكويت، 1996م، ص 182 .

بادرت رئيسة الوزراء البريطانية بالإجتماع بالرئيس الأمريكي بوش فور وقوع الغزو بالولايات المتحدة الأمريكية ولم تكتفي بالموقف المعلن سابقا ، فقد صرحت على شاشة التلفزيون بقولها: " **إن الغزو العراقي للكويت يتحدى كل المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة ، وإذا تركناه ينجح فإن كل الدول الصغيرة لن تشعر بعده بالأمان** "[1].

إتفقت رئيسة الوزراء والرئيس الأمريكي على مقاومة غزو الكويت بكل الوسائل المتاحة إبتداءا من الوسائل السلمية إلى الوسائل العسكرية فقد عبرت عن ذلك بصراحة بقولها: "**كان جوهرا إستراتجيا هو أن نغير خططنا الدفاعية من حرب عالمية ضد الإتحاد السوفياتي الى التعامل مع الصراعات الإقليمية في الواقع وذلك في خططنا السرية بالنسبة للنزاعات الإقليمية**" حيث أن منطقة الخليج كانت هي المنطقة الأكثر أهمية وكانت هذه هي الإستراتجية الدفاعية الجديدة، حيث رد الرئيس بوش بعد إنتهاء تصريحها بقوله: «**أن العدوان الوحشي الذي وقع من طرف العراق على الكويت رسم لي الفكرة المركزية فبالرغم من إبتعاد التهديد السوفيتي فإن العالم مايزال مكانا خطرا وينطوي على تهديدات بالغة للمصالح الأمريكية المختلفة تماما عن النموذج السابق الذي كان يشكل العلاقة الأمريكية السوفيتية**»[2]، كما أن الدفع البريطاني تجاه الحل العسكري لمعاقبة العراق وإستعادة الكويت كان متأتيا من حسابات قديمة مع العراق خلال وقوعه تحت الإنتداب البريطاني والدفاع عن واقع فرضته سياستها الإستعمارية، حينما قطعت الكويت من العراق من أجل إعطاء هذه الصورة صفة الشرعية الجديدة[3].

[1] – إبراهيم محمد حسن: المصدر السابق، ص182.

[2] – نفسه: ص 182.

[3] –خلف صالح خلف: المرجع السابق، ص55.

مرت بريطانيا بظروف إقتصادية سيئة جعلتها تعتبر أن أزمة الخليج مناسبة ومثالية لإنعاش إقتصادها المنهار، كونها تعتبر الدول الغربية القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر إستفادة من هذه الأزمة وذلك من خلال الدعم الذي قدمته السعودية لتقوية قيمة الدولار مع دعمها لموقع أمريكا الرئيسي في النظام المالي العالمي، فيما لعبت الأموال الكويتية دورا مماثلا نحو بريطانيا فضلا عن توظيف الهيئات الدولية الخاصة بمجلس الأمن في نسق تصعيدي يؤدي لبلوغ الغاية بحشد أكبر عدد ممكن من الحلفاء في إطار تنفيذ الإستراتجية الأمريكية[1].

حرصت بريطانيا على تأكيد تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال لفت أنظار الحلف الأطلسي بأنه الجبهة التي لا بد أن تقوم بالهيمنة العسكرية لمعالجة الأزمة من أجل عدم التضحية بعلاقتها مع أمريكا، فقد تميز موقفها عن سائر الدول الأوروبية بالمطالبة بسياسة أطلسية تقوم على التحالف معها بإعتبارها تعبر عن جوهر موقفها السياسي بغض النظر عن موقعها الجغرافي الأوروبي، وقد شكل هذا التحالف في إطاره العام تقليدا ثابتا في الموقف البريطاني الذي تكرس وجوده منذ صعود المحافظين إلى الحكم فازدادت توجهاتها إلى الحكم إرتباطا بالخيارات الإستراتجية الأمريكية[2].

ثانيا : موقف فرنسا

كان من الطبيعي أن يختلف رد الفعل الفرنسي تجاه الغزو العراقي عن رد الفعل البريطاني إختلافا كبيرا، فعلى عكس بريطانيا لم يكن لفرنسا ذلك الرصيد التاريخي من النفوذ في المنطقة، وعلى

[1] – مجموعة من الباحثين: المرجع السابق، ص 490.

[2] – خلف صالح خلف: المرجع السابق، ص 55.

الرغم من أن علاقتها التجارية والمالية كانت جيدة مع دول الخليج عموما[1]، إلا أن علاقتها بالعراق بالذات كانت أكثر تميزا، وكانت صادراتها إليها وخاصة في مجال التسليح والطاقة والصناعات العسكرية والمدنية مهمة، على عكس بريطانيا كانت سياسة فرنسا التقليدية في مجال الشؤون الخارجية تتسم بالشرعية إتجاه الإستقلال خاصة عن الولايات المتحدة الأمريكية[2].

كانت السياسة الفرنسية ضد الغزو العراقي للكويت مع جميع قرارات الأمم المتحدة التي صدرت، ولكن سياستها كانت مبنية على إستخدام جميع الوسائل السلمية لحل المشاكل دون الوصول الى الحل العسكري إلا في حالة إستنفاذ كل الوسائل السلمية، وقد عبر عن ذلك الرئيس الفرنسي بقوله: **"إنني أدق ناقوس الخطر وأدعو الرئيس العراقي إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالإنسحاب إنسحابا كاملا من كل أراضي الكويت"**[3].

جاء موقف فرنسا مركزا على ثنائية الحرب والسلم طوال الأزمة، حيث أنها تبنت الخيار السلمي لحل الأزمة دون إستبعاد الخيار العسكري، الذي يعود بالضرر على مصالح فرنسا النفطية والمالية ويمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التحكم بالآلة الصناعية الفرنسية، والتأكد من رغبة فرنسا في عدم الخروج من دائرة الإجتماع الأوروبي المؤيد للإجراءات الأمريكية ضد العراق[4].

رفضت فرنسا إصدار تأييد صحيح للخطط الأمريكية في معالجة الأزمة راجع لعدم رغبتها في الإساءة للعرب و تشجيعهم في إيجاد حل يكون له دورا حاسما في الأزمة ، لتفادي حصول أي إنقلاب في التوازن بالمنطقة في حالة ضرب العراق، وهذا يمكن من تكريس الهيمنة الأمريكية ويقلل

---

[1] – مجموعة من الباحثين: المرجع السابق، ص 494.

[2] – نفسه، ص 494.

[3] – إبراهيم محمد حسن: المصدر السابق، ص 183.

[4] – توفيق سعد حقي: النظام الدولي الجديد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002م، ص 170.

من النفوذ الأوروبي الفرنسي ، والإبقاء على إمكانية اللجوء إلى الخيار العسكري ومواكبة قرارات مجلس الأمن لذا جاء موقف فرنسا مساندا للولايات المتحدة الأمريكية[1].

ثالثا : موقف ألمانيا

تعتبر ألمانيا من الدول التي لها مكانة إقتصادية كبرى خارج إطار الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، فقد كانت من أكثر الدول تضررا من الأزمة بحكم قوتها الإقتصادية والصناعية وإرتباطها بنفط الخليج والسوق الخليجية وبالأخص علاقتها التجارية مع العراق، فقد تميز موقفها من خلال تأييدها للإجراءات الأمريكية سياسيا والمشاركة في دفع كلفة هذه الإجراءات ماليا، وذلك لأن السلوك السياسي لها كان يرتبط بحقائق أساسية للوضع الدولي المعاصر، وأنه من غير المسموح لها لعب أي دور دولي يتناسب وقوتها الإقتصادية، حيث وقع تجريدها من حق التسلح الحر الغير مراقب وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومن حق ممارستها النفوذ السياسي والعسكري خارج حدودها القومية طبقا للإتفاقيات المعقودة بين الحلفاء، وما يعنيه ذالك من إبقاء سلوكها محكوما بالقيود الدولية والسير في ركاب سياسات القوى العسكرية[2] العظمى، ومجاراتها حتى لا تثير ردود فعل ضاغطة ، فقد كان موقفها ضعيفا رغم ما تملكه من إمكانيات هائلة تمكنها من أداء أدوار مميزة مشابهة لدور كل من فرنسا وبريطانيا إلا أنها إختلفت عن ذلك الموقف لكونها لم تنشق عن سياق الموقف الدولي العام وأحكامه ومبادئه، غير أنها لم تقم بذلك الدور لسببين رئيسيين هما :

1- المعطيات الداخلية المترتبة عن تحقيق الوحدة بين شطري ألمانيا التي تزامنت مع أحداث أزمة الخليج.

[1] – إبراهيم محمد حسن: المصدر السابق، ص184.

[2] – خلف صالح خلف: المرجع السابق، ص 57.

2- الضغوط الداخلية الناجمة عن مواد الدستور الألماني وسياسة العزلة التي يفرضها إزاء الأمور العسكرية[1].

رابعا : موقف الإتحاد السوفيتي

كانت للقيادة السوفياتية هموم كثيرة أكثر إلحاحا من متابعة ما يدور في مسرح الشرق الأوسط، حيث أن الاتحاد السوفيتي لم يكن مهيئا على الإطلاق للتعامل مع أزمة في حجم تلك التي تسبب فيها الغزو العراقي للكويت، فقد جاءت هذه الأخيرة بمنزلة مفاجأة كاملة بالنسبة للقيادة السوفيتية، لذلك لم تكن له أي مصلحة على الإطلاق في إثارة أزمة شكلت بالنسبة له إختبارا على جميع الجبهات، حيث أنه لم يكن مستعدا لها ولا كان توقيتها ملائما لكن إظطر أن يخوضها[2].

كان القرار صعبا للإتحاد السوفياتي لإتخاذ موقف واضح من الغزو العراقي للكويت فقد كان رافضا له، وداعما للعراق لمدة طويلة، حيث كان لهم 8000 شخص يعملون في العراق، علاوة على الديون العسكرية والمدنية على العراق، والتي يخشى السوفييت عدم دفعها من قبل العراق، لكن المصلحة السياسية تغلبت في النهاية وقام الإتحاد السوفيتي بإدانة الغزو، وقد وافق على القرارات الصادرة من مجلس الأمن بإدانة الضم، وقد حاول السوفيت إستغلال هذه الأزمة لتثبيت صورتهم أمام العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فموسكو وواشنطن لهما مصالح مشتركة في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم وتعاونهما أهم بكثير من إقامة علاقات غير ثابتة مع أنظمة حكم

[1] – خلف صالح خلف: المرجع السابق، ص ص59، 60.

[2] – مجموعة من الباحثين: المرجع السابق، ص 477.

العالم الثالث التي قد تستخدم قوتها المحدودة دون إنذار ، هذا مالم يضعه النظام العراقي في حساباته عند الغزو[1].

كانت ظروف القيادة السوفياتية قائمة على أساس إتباع مبدأ إعادة البناء الداخلي "البيريسترويكا"[2]، حيث دفع ذلك الوضع للقيام بممارسة معالجات تستهدف تحقيق توازن المصالح واتباع سياسة سلمية جديدة لا يتم التفريط بموقعها في النظام الدولي الجاري تشكيله حينذاك، لكنها كانت تدرك أيضا أنه من الضروري التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أبدى الإتحاد السوفيتي إستعداده وحرصه على تحقيق هذا التعاون، مما أدى لمعالجة الأزمة بالطرق السلمية[3] من خلال هيئة الأمم المتحدة وذلك في إطار إتباعه لسياسة الإنفتاح والوفاق الدولي التي أرسى أسسها الرئيس غورباتشوف[4] الداعي لتبني نمط التفكير والعمل الذي كان يقوم على إستخدام القوة في معالجة المشكلات الدولية، لإفتقار تلك السياسة للمعاني العقلانية التي نادى بها في سياسة البيريسترويكا التي كانت تتطلب إتباع معايير القواعد الأخلاقية الجماعية الإنسانية العامة في أسس السياسة الدولية،

[1] – إبراهيم محمد حسن: المصدر السابق، ص ص 174 ، 175.

[2] – البيريسترويكا: حركة سياسية نشات من عمليات التطور العميقة في المجنمع الإشتراكي، وتعني "إعادة الهيكلة" وهي برنامج للإصلاحات الإقتصادية أطلقه رئيس الإتحاد السوفيتي ميخائيل غورباتشوف، للإستزادة ينظر؛... ميخائيل غورباتشوف: البيريسترويكا تفكير جديد لبلادنا وللعالم، ترجمة: حمدى عبد الحق، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1988م، ص13.

[3] – خلف صالح خلف: المرجع السابق، ص 52.

[4] – ميخائيل غورباتشوف: سياسي روسي، قائد افتحاد السوفيتي، شغل منصب رئيس الدولة من 1988 حتى 1991م، ورئيس الحزب الشيوعي السوفياتي بين عامي 1985 و 1991م، تخرج من شعبة القانون بجامعة الدولة في موسكو عام1955م، ومن معهد سنافربول الزراعي عام 1967م، كان يدعو إلى سياسة "البيريسترويكا"... للإستزادة ينظر؛ محررو مجلة التايم الأمريكية: ميخائيل غورباتشوف سيرة ذاتية مفصلة، ترجمة: دار طلاس للداراسات والنشر، ط1، دمشق ،سوريا، 1990م، ص29.

مع إعطاء العلاقات بين الدول بعدها الإنساني ، هذا البعد الذي يتطلب الترفع فوق الخلافات العقائدية وإرساء سياسة خارجية واقعية تتميز بحساب المصالح الوطنية الذاتية وإحترام مصالح الدول الأخرى[1].

كان لزاما على غورباتشوف عقد مؤتمر قمة، لعدم إستبعاده الحل العسكري كحل نهائي، وعليه كانت قمة هلسنكي والتي توصل فيها إلى حل وسط حول الخيار العسكري حال فشل الخيارات المتخذة حتى الآن ضد العراق، على صعيد آخر عقد الإجتماع الذي جمع بين الرئيس السوفيتي والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ودعا إلى حل الأزمة، وافق الرئيس صدام حسين في ذالك الإجتماع، على الإنسحاب من الكويت بشرط حماية القوات العراقية أثناء إنسحابها لكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت ذالك ، بالإضافة إلى عقد لقاء آخر جمع كل من السوفياتي بريماكوف مع الرئيس صدام حسين، إلا أن هذه المحادثات لم تتوج بالنجاح[2].

خامسا : موقف الولايات المتحدة الأمريكية

لا يمكن فهم ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية إتجاه الغزو العراقي إلا من خلال فهم طبيعة السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة ككل، حيث كان لها منذ الحرب العالمية الثانية وحتى إندلاع الأزمة ثلاث أهداف رئيسية إتجاه المنطقة :

- محاربة النفوذ السوفيتي.
- حماية الكيان الصهيوني.

[1] – خلف صالح خلق، المرجع السابق، ص ص 52-54.

[2]– مجموعة من الباحثين: المرجع السابق، ص486.

- ضمان أمنها والمحافظة على مصالحها البترولية والتي تشمل ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها وبالأسعار التي تناسب إقتصادها بصفة خاصة[1].

رغم إختلاف وتغيير الأساليب وأدوات السياسية الخارجية الأمريكية من إدارة إلى أخرى إلا أن هذه الأهداف الثلاثة ظلت ثابتة على الدوام ولم تخضع لأي مراجعة جوهرية طوال ما يقارب نصف القرن الماضي، أو تأثرت بتغير وتعاقب الأنظمة الأمريكية المختلفة في الحكم طوال تلك الفترة[2]، في نفس الوقت الذي حشدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية جميع الإمكانيات السياسية وإمكانيات العالم كله ضد العراق إلا انها لم ترفض المبادرات السلمية على أساس أنها جزء من الخيار السلمي، وهذا لا يمنع من الإستعداد للخيار العسكري في حالة فشل الحل السلمي، حيث أن السلوك الأمريكي كان واضحا من خلال حشده لقوات ضخمة محاولا تأكيد قوته وأن الحديث عن تعداد القوى في النظام الدولي لا ينسحب على القضايا الأمنية الإستراتجية ، فهي رسالة موجهة إلى أوربا واليابان، كما يمكننا إرجاع قبول الولايات المتحدة الأمريكية للحل السلمي والمبادرات التي طرحت إلى الرغبة في إستكمال إستعداد قواتها العسكرية ، وهذا ما يوفره طرح المبادرات السلمية التي تأخذ وقتها حتى يتم رفضها من قبل العراق، كما أن الوقت الذي سيقتضي في المبادرات السلمية يجعلها تملك الوقت الكافي لدراسة كافة الإحتمالات والمخاطر التي تهدد المنطقة وهي منطقة المصالح الغربية عامة بالإضافة إلى تحديد أهدافها في ضوء ظروف المنطقة[3].

[1]– إبراهيم محمد حسن: المصدر السابق، ص 167.

[2]– مجموعة من الباحثين: المرجع السابق، ص465.

[3] – إبراهيم محمد حسن: المصدرالسابق، ص 167.

المبحث الثاني : المواقف العربية

أولا : موقف مجلس التعاون الخليجي

كان رد الفعل الأول الملموس من خلال البيان الذي صدر عقب إنعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة على هامش إجتماعات مجلس الجامعة العربية في أعقاب الغزو مباشرة، حيث طالب المجلس في إجتماعه بتاريخ 7 أوت 1990م بالإنسحاب العراقي من الكويت وأعلن رفضه الإعتراف بالحكومة التي نصبها العراق في الكويت، وشدد المجلس في ختام إجتماع القمة الخليجية الحادية عشرة التي إنعقدت في الدوحة في الفترة الممتدة من 22 _ 25 ديسمبر 1990 م على ضرورة الإنسحاب الفوري دون قيد وشرط قبل الخامس عشر من جانفي 1991 م لتجنب الشعب العراقي وشعوب المنطقة بل والعالم بأسره أهوال حرب مدمرة، وقد وضع المجلس جميع إمكاناته المادية والعسكرية لتحرير الكويت، ووافق على إستكمال وضع الترتيبات الأمنية والدفاعية لدول المجلس والتي تكفل حماية الأمن القومي لكل دولة من دوله، والأمن القومي الإقليمي لدول المجلس الستة مع زيادة التنسيق فيما بينها في المجالات الداخلية والإقليمية والعربية والدولية وعدم الإعتراف بالعدوان العراقي، ومطالبة جامعة الدول العربية بإتخاذ موقف عربي موحد إتجاهه [1].

جاء الغزو العراقي للكويت ليمثل تحديا كبيرا لدول مجلس التعاون الخليجي ، حيث أنه فاجأ هذه الدول وشكل عليها تهديدا أمنيا غير مسبوق، لكن ذلك لم يحل دون بناء موقف خليجي موحد في خطوطه الأساسية، فقد تحرك المجلس سياسيا وجماعيا وظهرت ملامح هذا التحرك السريع في عدة صور، حيث قام هذا الأخير بنوع من التعبئة العامة لمصادر التجمع الأكثر إستقرار[2]، وتمسكا

[1] – إبراهيم محمد حسن: المصدر السابق، ص 102.

[2] – مجهول: المرجع السابق، ص85.

بالمبادئ التي قام عليها قياسا إلى التجمعات العربية الإقليمية الأخرى وموقفها من الغزو، يمكننا أن نقول بأن أزمة الغزو جعلت هذا المجلس يزداد تماسكا تحت وطأة الإحساس بالخطر المشترك في ظل تشابه الظروف الأمنية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية لدول هذا المجلس ، ومن خلال تتبع تحركاته اتجاه الأزمة يلاحظ أن دول الخليج قامت خلال الفترة الأولى للغزو بتحرك نشط على المستويين الدولي والإقليمي من أجل الحفاظ على الحشد والإجماع الدولي ضد الغزو العراقي[1].

نجح مجلس التعاون في تعديل صياغة البيان الصادر عن إجتماع مجلس الجامعة العربية الطارئ الذي انعقد في القاهرة 30 أوت، بحضور 12 وزيرا لمحاولة بلورة موقف عربي موحد لإيجاد تسوية سلسة لأزمة الخليج، إذ صدر البيان الختامي بعد أن رفض الإقتراح بتضمين قراراته فحقق إنسحاب جزئي عراقي وتراجع جزئي للقوات الأمريكية في الخليج لتهيئة المناخ الملائم لتحقيق الإجتماع العربي[2].

ثانيا : الموقف السوري

لعل أكثر المواقف لفتا للإنتباه حيال الكارثة هو الموقف السوري الذي أسفر عن رفضه لمنطق الغزو منذ اللحظات الاولى، وإنتباهه للفخ الذي يريده صدام حسين لقيادة الأمة العربية، حيث أن التنسيق السوري مع مصر كان بمثابة حجز لزاوية من أجل بناء معارضة عربية فاعلة ضد مغامرة صدام حسين، ولعل عنصر المفاجأة لدى المصريين حيال رد الفعل السوري على الغزو كان في الديناميكية التي أدهشت من كانو يتوقعو شكلا يتفق مع نظام يتبنى إيديولوجية البعث العربي العربي

[1] – إبراهيم محمد حسن: المصدر السابق، ص 103.

[2] – مجموعة من الباحيثين: المرجع السابق، ص 335.

وينتمي للنظام العالمي القديم[1]، لذلك طالبت الحكومة السورية بإنسحاب العراق فورا وعودة حكومة الكويت لممارسة عملها ، وكانت أول دولة عربية دعت إلى عقد قمة طارئة تعقد في القاهرة لتدارك الأزمة ، لذلك نشط الوفد السوري نشاطا كبيرا في إجتماعات مؤتمر وزراء الخارجية العرب في دورته الإستثنائية بمقر الجامعة في القاهرة في 02 أوت 1990م، والدعوة لعقد هذه القمة إنطلاقا من مبدأ سوريا ترفض هذا الغزو منعا لأي تدخل أجنبي في الأزمة حتى لا تزداد تعقيدا، وقد إتضح الأمر عندما أبدى أعضاء الوفد السوري رأيهم في حل المشكلة سلميا عن طريق الجامعة العربية دون التدخل الأجنبي[2]، جاء هذا الموقف من خلال الدعوة التي وجهتها سوريا بالإعتماد على لغة الحوار والعمل بمبادئ التضامن العربي في ظل الخلافات بين الدول العربية من أجل منع حدوث تدخل خارجي في الأزمة لذا ، فقد وجه الرئيس السوري حافظ الأسد[3] رسالة إلى الرئيس العراقي صدام حسين عبر فيها عن القلق والخوف على مستقبل العراق وجيشه، وإستعداد سوريا للوقوف مع العراق في وجه أي عدوان خارجي يتعرض له العراق إذا انسحب من الكويت، إلا أن رفض العراق للإستجابة للمطالب المتكررة من الأطراف العربية والدولية بسحب قواتها من الكويت جعل موقف سوريا يتغي، مما دفعها إلى تأييد القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بالإجتياح العراقي للكويت[4].

[1]– مجموعة من الباحيثين: المرجع السابق، ص 335.

[2]– إبراهيم محمد حسن: المصدر السابق، ص 96.

[3]– حافظ الأسد: رئيس الجمهورية العربية السورية، الأمين العام وعضو القيادة القطرية في حزب البعث الإشتراكي، القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة بين عامي 1971–2000م، ولد بمدينة القرداحة بمحافظة اللاذقية لأسرة من الطائفة العلوية، إلتحق بلأكادمية العسكرية في حمص عام 1952م، ثم بالكلية الجوية ليتخرج منها بدرجة بكالوريس علوم الطيران الحربي برتبة ملازم طيار عام 1955م، شارك ببطولة الألعاب الجوية وفاز بها ... للإستزادة ينظر؛ هاشم عثمان: تاريخ سوريا الحديث عهد حافظ الأسد 1971–2000م، رياض الريس للكتب والنشر، سوريا، 2014م، ص ص 17،18.

[4]– خلف صالح خلف: المرجع السابق، ص65.

ثالثا : الموقف المصري

تعد مصر من الدول الحيوية المتميزة بموقعها الإستراتيجي وثقلها الثقافي والسياسي عربيا وإسلاميا وإفريقيا، وقد إعتبرتها الإدارة الأمريكية مفتاحا لأي إستراتجية ناجحة لها في الشرق الأوسط، لهذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبقاء مصر في دائرة الغرب، وطلبت من حكومتها تقديم الدعم ليس بهدف الحفاظ على أمن المنطقة فحسب بل لأن مصر تعتبر عاملا مهما في إعادة بناء وتطوير هذه المنطقة، خاصة أن الأزمة قد جاءت قبل الإنتقال الفعلي لمقر الجامعة العربية لمصر، التي أعتبرت أن الأزمة تمثل تهديدا للأمن القومي المصري ومكانتها العربية[1]، حيث يستطيع الراصد لردود الفعل العربية اتجاه كارثة الغزو وتوابعها أن يفرد لمصر مساحة خاصة وواضحة سواء على مستوى السلطة أو مستوى الشارع بكل تدرجاته، فمقارنة مع الصخب الذي تفجر في الشوارع العربية إزاء الأزمة العراقية الكويتية في الأيام الأولى تميز الشارع المصري بالصمت دلالة على الصدمة التي مست هذا الأخير وتفاجأه بخرق للأصول، لكن ذلك الصمت سرعان ما تبدد وزال[2].

كان الموقف المصري يدعو لتسوية الخلافات بالحوار الهادئ بعيدا عن أجواء التوتر وخلق الأزمات بالإعتماد على الوسائل الدبلوماسية ومنع تصعيدها، وذالك لأن الأزمة شكلت تهديدا للمصالح المصرية من عدة جوانب، حيث وجدت نفسها في مأزق حقيقي بين العلاقات المصرية العراقية من جهة والعلاقات المصرية الكويتية من جهة أخرى ، حيث رأت أنها ستخلف حالة من الإنقسام للدول العربية بين مؤيد لموقف العراق ورافض له[3].

---

[1]– خلف صالح خلف: المرجع السابق، ص ص71، 72.

[2]– مجموعة من الباحيثين: المرجع السابق، ص 336.

[3]–علي عبيد مجدي: المقدمات السياسية للغزو، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، القاهرة، مصر، 1990م، ص20.

رابعا: موق دول المغرب العربي

شهد موقف دول الأتحاد المغاربي تشتت وإضطراب وتباعد في المواقف الرسمية والشعبية، فيما يخص الأزمة الكويتية العراقية ، بالرغم من أن هذه الدول الخمس (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) يجمعها إتحاد واحد، تتناوب فيه كل دولة مهاما لرئاسة دورة من الزمن، إلا أن الأزمة قد كشفت مدى التباين والتباعد في مواقف هذه الدول من جهة، وبين مؤسساتها الشعبية والجماهرية من جهة أخرى[1].

قلب الأجتياح العراقي للكويت كل المفاهيم الدبلوماسية واضطر إلى وضع دول المغرب في وضع لايسمح لها بالمناورة في حالة الأزمات الدبلوماسية، لكن الغزو لايحمل إلاالرفض أوالموافقة، لهذاإختلفت مواقف دول المغرب العربي بين مؤيد إلى معارض، وظهر مدى الإختلاف الواضح لمواقفدول هذا الإتحاد من حيث قرارات القمة العربية، حيث وافقت المغرب على القرارات كلها وامتنعت الجزائر عن التصويت وتحفظت موريطانيا وعارضتها ليبيا بينما تونس أخذت موقف الوسط وتغيبت عن التصويت وهربت من قول نعم أولا[2].

أ) الموقف المغربي:

كان للمغرب إتجاه الأزمة العراقية الكويتية موقف تمليه إعتبارات متعددة من بينها مكانته المتميزة داخل النظام العربي ويدل على ذالك إحتضانه لأكبر عدد من مؤتمرات القمة التي تمخض عن البعض منها نتائج إيجابية فيما يخص التضامن العربي والصراع مع الكيان الصهيوني، وكذالك

[1]– مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 379.

[2]– إبراهيم محمد حسن: أصداء حرب الكويت، المصدر السابق، ص 123.

حضور الدبلوماسية المغربية في أغلب المبادرات المتطلعة إل تصفية الأجواء وإيجاد تسوية للقضايا العالقة[1].

تفرد المغرب بكونه أول قطر عربي ندد بشكل واضح وبدون تردد الإجتياح العراقي للكويت، فبمجرد الإعلان عن الحدث إجتمع مجلس الوزراء برئاسة الملك حسن الثاني في الجلسة الإستثنائية التي عقدت في 2 أوت 1990م المخصصة لبحث أزمة الخليج والتي خرجت ببيان أدان غزو القوات العراقية للكويت[2]، حيث نرى عل وجه الخصوص أن المغرب أوضح ضرورة قيام العراق بمبادرة تتخذ اشكل خطة تؤدي إلى الإنفراج في الأجواء وتحفظ ماء الوجه لجميع الأطراف، وإقرار وضع خاص مميز للعراق والكويت تضمنه كافة الدول العربية ومجلس الأمن كذلك مع التشديد عل أن الحل يجب أن يمر على المستوى الشرعي بالعودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل الغزو[3].

ب) الموقف الجزائري:

أصدرت الحكومة الجزائرية بيانا نددت بالعدوان الظالم للكويت وطالبت بالإنسحاب الفوري للقوات العراقية وأكدت عل سيادة الكويت واستقلالها[4]، فقد أكد الرئيس الشاذلي بن جديد على تحفظ الجزائر، وأن الجزائر ضد اي إحتلال من قبل أي بلد عربي أوغير عربي لبلد آخر أيا كانت المبررات والحجج، وأشار إلى أن التحفظ الجزائري كان يهدف الى إدخال بعض التعديلات على نفس القرارات لتحصل على غالبية عربية كبيرة، وقال أن موقف الجزائر ثابت ولن يتغير ضد

[1]– نزهان حمود نصيف العبيري ، الموقف المغربي من أزمة الخليج 1990_1991م، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11، ص 211_215.

[2]– الحسان بوقنطار، المغرب وأزمة الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد 150، ص98.

[3]– محمد إبراهيم حسن: أصداء حرب الكويت، المصدر نفسه ، ص 123.

[4]– الرميحي محمد: أصداء حرب الكويت: المصدر السابق، ص 85.

اللإحتلال وستكون الى جانب اي بلد عربي مع تدعميه من أي طرف[1] ، هكذا كان الموقف الجزائري واضحا من العدوان العراقي على الكويت، حيث أنها لم تشارك القوات العربية في الدفاع عن السعودية أوتحرير الكويت وإنما اكتفت بالبيانات الدبلوماسية التي نددت بالغزو والتدخل الاجنبي[2].

ت) الموقف التونسي:

أما بالنسبة لتونس فقد أفاد بيان أصدرته وزارة الخارجية التونسية أن تونس أعربت عن قلقها البالغ حيال التدهور في النزاع العراقي الكويتي، وأن تونس يهمها المحافظة على التضامن والوحدة العربية وترى أنه من الضروري أن يسحب العراق قواته بهدف جمع الشروط اللازمة لإنجاح الجهود الهادفة الى حصر الخلاف العراقي الكويتي، حيث أكدت تونس أن الجامعة العربية تبقى الإطار الملائم لتسوية الأزمة في الخليج بالطرق السلمية، وأبدت إستعدادها الدبلوماسي لدعم كل الجهود الهادفة الى تحقيق هذا الغرض بإخلاص[3].

فسر الرئيس التونسي غياب بلاده عن القمة في القاهرة بأنه قد طلب من الرئيس حسني مبارك تأجيل موعد عقد القمة الطارئة لمدة يومين أوثلاثة لإنه كان يعتزم الإتصال بالرئيس العراقي صدام حسين واقناعه بضرورة التوصل إلى حل يحفظ حقوق أطراف النزاع ويصون وحدة العرب ومصالحهم وأمنهم[4].

---

[1]– إبراهيم محمد حسن، المصدر السابق، ص 129، 130 .

[2]– مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 486.

[3]– إبراهيم محمد حسن، المصدر السابق، ص 126.

[4]– نفسه، ص 126.

أدانت تونس الإحتلال العراقي للكويت، وركزت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وعدم إستخدام القوة، لذلك شهدت على المستوى الشعبي مظاهرات ضخمة تندد بالتدخل الأجنبي وانتهاك الولايات المتحدة للشرعية الدولية، وأنها لم تنسى إنتهاك الكيان الصهيوني للسيادة التونسية بقيام طائراتها بضرب مطار منظمة التحرير الفلسطينية في تونس سنة 1985م، وعدم إعتذار الولايات المتحدة الأمريكية على هذاالسلوك البربري بل إن أمريكا استخدمت حق الفيتو لمنع أي قرار دولي كالعادة بإدانة الكيان الصهيوني [1].

ث) الموقف الموريتاني:

أما الموقف الموريتاني فقد مال إلى تفهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى العملية العسكرية العراقية ضد الكويت، ومن ثم عدم الموافقة على إدانة العراق على الرغم من تأكيد موريتانيا لمبدأ رفض إستخدام القوة لحل النازعات بين الأشقاء، لكن بعد تطور الأمور أكثر ورفض العراق الخروج من الكويت وأصراره على ذلك، بدأ الموقق الموريتاني واضحا أكثر في تأييد العراق وذلك يعود إلى العلاقات الجيدة التي كانت بينهما وأن موريتانيا وجدت مساندا لها في خلافاتها المستمرة مع السنغال، وكذلك ذكرت مصادر دبلوماسية أن العراق أمد موريتانيا بكثير من الاسلحة والعتاد وصواريخ أرض جو لنصبها على الحدود الموريتانية السنغالية تحسبا لأي هجو مسنغالي، نتيجة لتلك العلاقات المتميزة بينهما خرجت الجماهير الموريتانية في مظاهرات ثائرة مهاجمة السفارة الأمريكية مطالبين حكومتهم بمساندة العراق في التصدي لأي هجو مخارجي[2].

[1]– الرميحي محمد: أصداء حرب الكويت، المصدر السابق، ص87.

[2]– إبراهيم محمد حسن، المصدر السابق، ص 129، 130.

ج) الموقف الليبي:

وقفت ليبيا موقفا عقلاني افي بداية الأزمة محاولة منها فك العزلة العربية والدولية حولها، فقد حاولت أن تتخلى عن الصورة الشائعة عنها من أنها تميل دائما لتأييد حالات التطرف، لذا فقد أدانت الإحتلال العراقي للكويت، لكن اللجان الثورية قامت بعدة تضاهرات رسمية للتنديد بالتدخل الأمريكي في الخليج[1].

أعلن العقيد القذافي[2] قائد الثورة الليبية أنه على الرغم من رفضه أسلوب الغزو العسكري حتى لوكان الهدف تحقيق الوحدة، إلاأن ذلك لايخفي الخطر الأكبر الذي يهدد الأمة العربية كلها أولها التدخل الإستعماري الأمريكي الذي يعمل لصالح الكيان الصهيوني ويهدد كيان العراق والأمة العربية، وهو مايجب وقفه بالضغط العربي على العراق للوصول إلى تسوية سلمية بين الطرفين، لذ لك تركزت جهود الدبلوماسية الليبية بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية بالبحث عن حل للأزمة من خلال مشروع يتضمن ستة نقاط:

1) قبول الكويت مبدأ دفع التعويضات للعراق.

2) موافقة العراق على ترسيم وتحديد لحدود المشتركة بين البلدين.

3) موافقة الكويت على تأجير جزيرتي وربة وبوبيان للعراق.

---

[1]– الرميحي محمد: أصداء حرب الكويت، المصدر السابق، ص 93.

[2]– معمر القذافي: سياسي وثوري ليبي، كان قائدا عسكريا قبل أن يحكم ليبيا لأكثر من 42 سنة، من مواليد 07 جوان 1942م في سرت، ينحدر من قبيلة القذاذفة أحد اكبر القبائل الليبية، بنى نظام حكم غريب في البلاد سماه "الجماهرية"، أغتيل في 21 أكتوبر 2011م...للمزيد ينظر؛ 1) أحمد عبد السلام فاضل وآخرون: معمر القذافي ودوره في السياسية الليبية حتى عام 2011، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد23، العدد4، العراق، 2016م، ص149.

4) موافقة العراق على إستأجار الجزيرتين.

5) قبول الجانبين لإحلال قوات ليبية وفلسطينية مشتركة محل القوات العراقية.

6) بدأ الجانبان الكويتي والعراق بمفاوضات لتوقيع إتفاق في أقرب وقت لحل الخلافات بينهما[1].

[1]– إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص ص125، 126.

المبحث الثالث: التداعيات المحلية والإقليمية للغزو العراقي على الكويت

1) التداعيات المحلية:

أ) الكويت:

امتدت آثار الغزو العراقي على الكويت لتشمل كافة أوجه الحياة، حيث ظهرت آثاره السلبية فيما حدث من دمار وتخريب وهتك للأعراض، فضلا عن النهب والسلب والتشريد ورؤية الناس يضربون ويعذبون ويقتلون، ولذلك كانت الآثار النفسية والاجتماعية تعد من أهم الآثار السلبية التي خلفها الغزو العراقي، والتي دامت لفترات طويلة نتيجة للتعرض لضغوطا نفسية شديدة، بدأ تأثيرها واضحا على معظم أفراد مجتمع الكويت بسبب ممارسة القوات العراقية الغازية لأبشع أنواع الإرهاب والتعذيب بشتى أشكاله[1].

قدرت الأمم المتحدة أضرار الغزو العراقي للكويت بما يفوق 23 مليار دولار، حيث أرسلت إليها وفدا برئاسة عبد الرحمان عاين دمارها خلال فترة الغزو، لإرسال تقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورد فيه أن مباني الحكومة والمؤسسات العامة قد دمرت، كما أن مرافق الكهرباء والأتصالات الهاتفية والنقل العام قد خربت إلى حد كبير، وأن البنى التحتية قد أصبحت غير صالحة[2].

توقف إنتاج النفط منذ أوت 1990م حتى نهاية أوت 1991م، حيث بادرت القوات العراقية، قبيل تحرير دولة الكويت إلى إحراق وتخريب اكثر من 700 بئر، حيث تراوحت كمية النفط المحترقة بين مليونين و6 ملايين برميل يومياً، تفاوتت قيمتها بين 30-90 مليون دولار، على افتراض أن

---

[1] – خصر عباس بارون: أثر العدوان العراقي على الإضطرابت النفسية والجسمية لدى المراهقين الكويتين، مجلس النشر العلمي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد88، المجلد23، الكويت، 1998، ص04

[2] – غانم سلطان: الغزو العراقي للكويت "قراءة موجزة من جوانب إشكالية الأزمة"، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 1994م، ص92.

سعر برميل النفط هو15 دولارا؛ لكن بدأ الإنتاج النفطي مرة ثانية بداية محدودة في سبتمبر 1991م، حيث بلغ 460 ألف برميل يوميا ثم تزايد تزايداً تدريجياً بين عامي 1992-1995م ليصبح على التوالي 1060 ثم 1690 ثم 1870 ثم 2043 ألف برميل يوميا[1].

ب) العراق:

بدأت الحكومة العراقية بدفع الثمن جراء غزوها للكويت، حيث أنها لم تستطع طوال الحرب أن تخفف العبئ المالي والإقتصادي عن العراقيين والديون المتراكمة التي قاربت 8 مليارات دولارمن أصل 80 مليار، وهو ما يتجاوز دخل الصادرات النفطية العراقية، حيث أن الحرب لم تقتصر على تدمير المرافق العسكرية بل تخطتها إلى البنى التحتية، حيث أشارت دراسة للأمم المتحدة أن إجمالي نفقات ما دمرته الحرب تجاوز 232 مليار دولار[2].

أدت المقاطعة الدولية للعراق على تردي إنتاجه النفطي بنسبة 86%، فانخفض الأنتاج اليومي من 3.3 مليون برميل قبل غزو الكويت إلى أقل من نصف مليون برميل، مما أدى إلى تمزيق الاقتصاد العراقي، وأسفر عن تقليص الإستيراد بنسبة 90% والصادرات 97%، حيث قدرت الحكومة العراقية الخسائر الناجمة عن المقاطعة خلال الستة أشهر الأولى 17 مليار دولار، منها 10 مليار دولار خسائر تصدير النفط، و5,6 مليار دولار خسائر توقف لإنتاج المحلي، 01 مليار دولار زيادة نفقات الإنتاج ، 700 مليون دولار خسائر تأخر مشاريع التنمية، بالإضافة إلى مليار و300 مليون دولار خسائر أخرى [3].

[1] – محمد احمد العبيدلي، المصدر السابق، ص1008.

[2] – هنري لورانس: اللعبة الكبرى–المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة: عبد الحكيم الأربد، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993م، ص 425.

[3] – مجموعة من الباحثين: المرجع السابق، ص 181.

2) التداعيات الأقليمية:

أ) فلسطين:

تركت أزمة الخليج الثانية أثار سلبية على صعيد القضية الفلسطنية تحديدا، فقد أدى الإجتياح العراقي للكويت إلى إنقسام واضح سواء من الجانب الرسمي أو المستوى الشعبي، حيث أن الحالة العربية لم تكن بحاجة إلى هذا الإنقسام، فهي مزالت تتعافى من الأحداث التي مرت بها سواء على صعيد إحتلال الكيان الصهيوني لفلسطين وأجزاء من الأراضي العربية، أو على صعيد خروج مصر من الصف العربي وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل سنة 1979م، أو على صعيد إجتياح الكيان الصهيوني للبنان وخروج الثورة الفلسطينية من لبنان سنة 1982م، أو على صعيد الحرب بين العراق وإيران التي كلفت العراق خاصة والأمة العربية عامة على مدار 8 سنوات الكثير من الخسائر المادية والمعنوية[1].

إنعكس التراجع الواضح في مكانة جامعة الدول العربية إزاء الإجتياح العراقي للكويت وما تبعه من أحداث سلبا على مسار القضية الفلسطينية، حيث أن قضية تحرير الكويت أصبحت من أولويات النظام العربي، بينما كانت القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين الأولى، فقد أدخلت أزمة الكويت والعراق النظام العربي في إنقسام وتراجع لمكانته، حيث أصبح يشكل عبئا على كاهل النظام الدولي وأصبح نظاما بإسم دون فاعلية[2]. إنقسم العالم العربي وتعمقت الخلافات وأفسحت المجال للتدخلات الأجنبية والهيمنة على المنطقة ومواردها، والتحكم في سياستها وتوجهاتها[3].

---

[1] – أمين هويدي: أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الاجراس "ازمة الخليج"، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991م، ص25.

[2] – غانم سلطان: المرجع السابق، ص 89.

[3] – سلمان محمد عطية أبو عطيوي: الإجتياح العراقي على الكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية 1990-1993م، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012م، ص148.

كان الدور الكويتي ملموسا في خدمة القضية الفلسطينية سواء من خلال تقديم الدعم المادي أو المعنوي إلى أن حدث الإجتياح، حيث تراجعت العلاقات الفلسطينية الكويتية إلى نقطة الصفر، بالرغم من أن موقف عرفات لم يتضمن أي اعتذار للاحتلال العراقي للكويت، فقد اتهمت دولة الكويت الرئيس عرفات بالوقوف علنا بجانب القيادة العراقية، كما أتهم الكويتيون الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بأنهم هتفوا بحياة صدام حسين وأيدوا العدوان، فقد ظل الموقف الكويتي مركزا على تحسين علاقاته مع فلسطين بالإعتذار من القيادة، وإعتذار شعبي وكأن الطرف الفلسطيني هو من قام بغزو الكويت، ومع تسلم الرئيس محمود عباس الرئاسة منذ مطلع سنة 2005م قدم إعتذارا بإسمه ونيابة عن الشعب الفلسطيني إنطلاقا من إدراكه لمدى أهمية بناء علاقات فلسطينية –عربية جيدة مع كل الاطراف[1].

ب) إيران:

ساعد موقف إيران الإقليمي بين الدول على نجاح ودعم علاقاتها مع المجتمع الدولي، فقد حدد الدستور الإيراني أهداف سياسته الخارجية وإعتبر أن الإستقلال والحرية وإقامة حكومة حق لجميع الناس في أرجاء العالم كما حققت تطور في علاقتها مع دول الخليج العربي وصنعت مبادرة تهدف لوضع ترتيبات في إطار الوضع الجديد في العالم، كما إتجهت إيران إلى إعادة علاقتها مع العراق، حيث تم عقد عدة لقاءات دبلوماسية بين الحكومتين لحل المشاكل المعلقة بينهما بالطرق السلمية والتوصل لإتفاق سلام بين البلدين[2].

[1] – سلمان محمد عطية أبو عطيوي: المرجع السابق، ص ص 150، 151.

[2] – رماح سعد مرهون المعموري: موقف إيران من الإجتياح العراقي للكويت (1990–1991م)، دراسة تاريخية، ط1، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، 2021م، ص59.

استعملت إيران هذه الفرصة لتحقيق أهدافها في وقت كانت جهود الجانب العراقي تسعى إلى الحصول على التعاون مع إيران في المواجهة ضد أمريكا وحلفائها، فإيران والعراق أعادتا صياغة التوازنات في منطقة الخليج العربي بما يحقق مصالحهما على حساب الأطراف الخليجية الأخرى[1].

تأثر الاقتصاد الإيراني من جراء الإحتلال العراقي للكويت، حيث انخفض الدخل الفردي إلى أقل من 50% و توقف أكثر من 30% من المنشات و المؤسسات لكن ذلك لم يستمر طويلا، فقد أدى إرتفاع أسعار البترول الى زيادة المنتج الإيراني بإجمالي دخل 20 مليار دولار[2].

ح) تركيا:

أدت المتغيرات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط إلى تزايد أهمية تركيا وإسرائيل في الإستراتجية الأمريكية والغربية، مما دفع بتركيا إلى محاولة إستثمار ذلك من خلال إعادة تشكيل وصياغة سياستها الخارجية إتجاه المنطقة.

عملت تركيا على تحقيق مكاسب إقتصادية لمعالجة أوضاعها المتردية عن طريق تحيقيق مكاسب إقتصادية، وعلى الرغم من نجاحها السياسي إلا أنها لم تستطع أن تجسد مكاسب إقتصادية ملموسة.

رحبت الحكومة التركية بعد إنتهاب حرب الخليج الثانية بأفكار مشروع الشرق الأوسط ودعت إلى تنفيذ مشروع مياه السلام الذي يوفر قدرا كافيا من المياه لبلدان الخليج العربي بسبب تلوث مياهه

[1] – هنري لورانس: المرجع السابق، ص 430.

[2] – عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص ص 26-28.

لفترة طويلة جراء الحرب، كما شرعت تركيا بتعزيز سياستها على مياه نهري الدجاة والفرات، ;أكدت على أنهما يشكلان ثروة طبيعية خاضعة لسيادتهما[1].

خ) مصر:

ترتب على الغزو العراقي للكويت تدني مصادر الموارد المصرية من النقد الاجنبي، نتيجة تدهور حركة السياحة والتحويلات ورسوم المرور بقناة السويس، هذا فضلا عن العديد من الآثار السلبية الغير مباشرة قبل تزايد معدلات البطالة والتضخم وعجز الموازنة العامة، وإذا كانت هذه أهم الانعكاسات السلبية على الموارد المالية، فإن انعكاسات الأزمة على الموارد البشرية، كانت أشد قوة وأكثر خطورة وقد تمثلت في ظاهرة «العمالة المصرية العائدة»، وطبقا للتقارير الرسمية فإن أحداث الخليج أثرت أيضا على إنخفاض السياحة المصرية التي كانت تعتمد عليها مصر وتعتبرها أحد مصادر الدخل، إذ يحتل الدخل من السياحة المرتبة الرابعة في إجمالي موارد الدخل المصري حسب بيانات 1989/1980م. فقد كان حجم الدخل من السياحة حوالي 920 مليون دولار بنسبة 8٪[2].

أما بالنسبة لصادرات البترول المصري فقد انخفضت من 3340 مليون دولار سنة 1985م إلى 1651 مليون دولار سنة 1989م، وقد تأثر ميزان المدفوعات بانخفاض حصيلة الصادرات البترولية، كما جاء تأثير الغزو العراقي للكويت إيجابيا على حصيلة الصادرات المصرية من البترول، فنتيجة للحصار الاقتصادي المفروض على العراق ووقف صادرات البترول الكويتي والعراقي الذي كان يبلغ حوالي 4.5 مليون برميل يوميا ارتفعت أسعار النفط العالمي بشكل عام، وكان نصيب البترول المصري في هذه الزيادة حوالي 12 دولارا للبرميل، إذ ارتفع سعر البرميل من 14 دولار إلى

[1] – كمال أحمد عامر: المرجع السابق، ص ص 376–377.

[2] – إبراهيم محمد حسن: المصدر السابق، ص ص 198.

26,5 دولار، لكن هذه الزيادة في أسعار البترول لاتغطي الخسائر المتوقعة من حصيلة دخل السياحة[1].

تحتل إيرادات قناة السويس المرتبة الثالثة في ميزان المدفوعات المصرى من حيث الدخل من العملة الصعبة والذي يقدر بحوالي 13,8 مليون دولار بنسبة 11 % من إجمالي متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات، وعلى ضوء ما سبق فإن إيرادات قناة السويس قد تأثرت نتيجة للحصار الإقتصادي على العراق والكويت المحتلة، أما بالنسبة لتأثير الغزو العراقي للكويت على الإستثمار والإدخار فقد ترك آثارا كبيرة، حيث أن الاقتصاد المصري كان يعاني أصلا من عجز في قدرته على تجميع مدخرات المصريين وتحويلها إلى إستثمارات تخدم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مصر، وخير دليل على ذلك أزمة شركات توظيف الأموال وضياع مدخرات المصريين، وقدرت تلك الشركات على تجميع المدخرات بدلا من الحكومة[2].

3) إقتصاديات الدول العربية:

إمتدت الأثار الاقتصادية لأزمة الخليج إلى فترات طويلة حتى بعد إنتهاء الأزمة وجلاء القوات العراقية من الكويت، حيث تزايد معدلات انخفاض الناتج الإجمالي العربي، وخاصة أن العراق والكويت كانا تساهمان بحوالى 21 ٪ من الناتج القومي الاجمالي للدول العربية ، فتوقف إقتصادهما توقفا شبه تام نتيجة للحصار الدولي عليهما، وتوقف ضخ البترول وتصديره، واستيراد مستلزمات الزراعة والصناعة مما أدى إلى إضعاف مساهمتهما في الناتج الإجمالي العربي في فترة الأزمة وبعدها، ونتيجة لإنخفاض الناتج القومي في البلدان الغربية، إنخفضت أسعار العملات بمعدلات متفاوتة، لكن

[1] – إبراهيم محمد حسن: المصدر السابق، ص ص198،199.

[2] – نفسه: ص ص198،199.

الدينار الكويتي والدينار العراقي لحقت بهما خسائر فادحة، ومن ناحية أخرى فإن التبادل التجاري بين الدول العربية كاد أان يتوقف تماما بعد أن تقطعت أسباب الإتصال بين الإتحادات السياسية والإقتصادية القائمة في ذلك الوقت، (الإتحاد الخليجي، الإتحاد العربي، الإتحاد المغاربي)، فقد كان الأمل معقودا على هذه التجمعات الثلاثة، باعتبارها تجسيدا واقعيا لدعوات التعاون والتكامل الإقتصادي العربي، وباعتبارها الوسيلة المثلي القادرة على إخراج المنطقة من عثرتها، وتدعيم الجهود التنموية المبذولة داخل هذه البلدان[1].

شهد العالم العربي تعزيز التعاون مع العالم الغربي، الأمر الذي زاد من حدة التبعية والإعتماد على الخارج بصورة أكبر بكثير مما سبق، والأهم من ذلك زيادة الشعور بعدم الاطمئنان والخوف من الطرف العربي، وبالتالي البحث على طرف أجنبي آخر، قادر على ضمان الحماية، والأمن لهذه الأنظمة[2].

ظهرت هذه الصورة بوضوح داخل الاقطار الخليجية التي تمتلك ثروات بترولية طائلة تجعلها عرضة دائما للأخطار والتهديدات ولكنها لاتملك في نفس الوقت إمكانية الدفاع عن نفسها، ولذلك فلم يكن مستغربا أن تستظل هذه البلدان بالحماية الأجنبية والأمريكية والتي تضمن لها الإستمرار، فالطريق الوحيد أمام المنطقة العربية للخروج من أزمتها والتنمية على المستويين القطري والقومي، لن يتم إلا عبر تكامل إقتصادي شامل يأخذ بعين الإعتبار طبيعة المصالح الإقتصادية للمنطقة، وأوضاعها الحالية، وهو لن يتم إلا عندما تعي الاقطار العربية ضرورة وأهمية تعزيز العلاقات مع بعضها البعض، عن طريق إعطاء الجامعة العربية ومؤسساتها الصلاحيات المختلفة التي تمكنها

[1] – إبراهيم محمد حسن: المصدر السابق، ص203.

[2] – نفسه: ص203.

من وضع المصلحة القومية بعين الإعتبار، مما أدى إلى اختلاف الآراء بين الدول العربية في تأييد أو رفض الغزو العراقي للكويت أو إلتزام الحياد[1].

[1] – إبراهيم محمد حسن: المصدر السابق، ص ص203، 204.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الغزو العراقي للكويت ومن خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

1) أن الغزو العراقي للكويت كان من أبرز الأحداث تأثير على العالم العربي، فقد وجه ضربة قاسية للنظام العربي عامة والعلاقات العربية خاصة.

2) ظلت العلاقات الكويتية العراقية متوترة طوال فترة الأزمات التي حدثت من عام 1961م إلى عام 1973م حيث أنها لم تتصاعد لتصل لمستوى الإحتلال إلا عام 1990م.

3) إصرار عبد الكريم قاسم على فكرة ضم الكويت للأراضي العراقية بإعتبارها جزء تابعا لولاية البصرة، خاصة بعد إنتهاء تبعية هذه الأخيرة للحكومة البريطانية.

4) أن مفاوضات مؤتمر جدة 31 جويلية 1990م شكلت لحظة إرتباك بالنسبة للجانب العراقي، لكن هذه الأخيرة فشلت ، والسبب راجع لرفض الكويتيين تقديم المساعدة المالية التي طلبتها الحكومة العراقية منهم مرارا في المؤتمرات والاجتماعات كافة،.

5) أن عملية الإعداد العسكري بدأت إعتبارا من 1 جويلية 1990م ، حيث أنه لم تكد تمضي بضع ساعات على مباحثات جدة حتى اجتاحت القوات العراقية الأراضي الكويتية، ومن مقارنة القوات الكويتية المسلحة بالقوات العراقية يبرز التفوق الحاسم لصالح العراق، من حيث الحجم ونوعية التسليح الكفاءة التدريبة والخبرة في القتال.

6) تصاعد أعمال المقاومة الكويتية جراء الإجتياح العراقي، حيث ان هذه الأخيرة كانت بمثابة الصدمة بالنسبة للجانب العراقي، وقد شاركت فيها جميع فئات الشعب الكويت.

7) إختلفت المواقف الدولية والعربية بين مؤيد ومعارض للإجتياح العراقي مما ساهم في تفاقم الأزمة وأدى إلى عدة تداعيات لحقت بالأمة العربية عامة والكويت والعراق خاصة، وتراجع الإهتمام بالقضية الفلسطينية.

8) كان للإجتياح العراقي للكويت آثار بعيدة المدى فقد كانت الكويت المتضرر المباشر والعراق هي المتضرر اللاحق بسبب الدمار الذي لحقه والتداعيات التي كانت كارثية على وحدة الأمن والوطن العربي.

9) سمح الإجتياح العراقي للكويت على التواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي دفعت ثمنه غاليا الأمة العربية في ظل الأحادية القطبية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: بنود الإتفاقية الانجلو العثمانية 1913م[1]

المادة الاولى : مقاطعة الكويت كما هي محددة في المادتين 5 و 7 من هذه الإتفاقية تشكل قضاءً مستقلاً في الأمبراطورية العثمانية .

المادة الثانية : لشيخ الكويت إن يرفع كما كان يفعل في الماضي العلم العثماني بالإضافة الى كلمة (كويت) تكتب على أحد أركان العلم إذا أراد ذلك . وله إن يمارس أدارة مستقلة في المنطقة الإقليمية المحددة بالمادة الخامسة من هذه الإتفاقية ، وتمنع الحكومة الإمبراطورية العثمانية من أي تدخل في شؤون الكويت ، بما في ذلك مسألة الوراثة ومن أي عمل أداري أخر . وكذلك أي أخلال أو عمل عسكري في المقاطعات التي تنتمي الى الكويت . وفي حالة خلو مقعد الأمارة تعين الحكومة الأمبريالية العثمانية بمقتضى فرمان شاهاني قائمقاماً يخلف الشيخ الراحل ، وللباب العالي الحق في أن يفوض لدى شيخ الكويت مبعوثاً بقصد حماية مصالح ورعايا مختلف مقاطعات الإمبراطورية .

المادة الثالثة : تعترف الحكومة الإمبريالية العثمانية بحيوية الإتفاقات التي عقدها سابقاً شيخ الكويت مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والمؤرخة في 23 يناير (كانون الثاني) 1899 وفي 24 مايو (أيار) 1900 ، و 28 فبراير (شباط) 1904 بنصوصها الملحقة (ملحق 3 ، 2 ، 1) بهذه الإتفاقية وكذلك

[1] – سعد محمود سليمان المكدمي: مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الأمم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2015م، ص176.

تعترف بسريان إمتيازات الأرض التي تنازل عنها الشيخ المذكور لحكومة صاحب الجلالة البريطانية . وللرعايا البريطانيين وحيوية المطالب المنظوية في المذكرة المرسلة بتاريخ 24 أكتوبر/ تشرين الاول 1911 من السكرتير الاول لصاحب الجلالة للشؤون الخارجية الى سفير صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان في لندن .

المادة الرابعة : لغرض تأكيد التفاهم بين الحكومتين الذي عقد من قبل ، والخاص بتبادل التأكيدات المؤرخة في 6 سبتمبر / ايلول 1901 بين سفارة صاحب الجلالة البريطانية في الاستانة ووزارة الخارجية الامبريالية فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعلن بأنه طالما لا يحدث اي تغيير من الحكومة الامبريالية العثمانية في الوضع القائم في الكويت كما هو محدد بهذه الاتفاقية فأنها لن تغير من طبيعة علاقاتها مع حكومة الكويت ولن تعمل على انشاء محمية وان الحكومة الامبريالية العثمانية لتاخذ مذكرة بهذا الاعلان .

المادة الخامسة : استقلال شيخ الكويت يمكن ممارسته في المقاطعات المحددة والتي تكون شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وخور الزبير في الحد الشمالي ، والقرين في الحد الجنوبي ، وهذا الخط مشار اليه باللون الاحمر على الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية (ملحق رقم 5) . وجزائر الوربا والبوبيان والسليجان والفيلكة والأواء والخور والقرنة والمقته وام المراديم بالاضافة الى الجزائر المجاورة والمياه التي تحتويها هذه المنطقة .

المادة السادسة : القبائل التي تقع داخل الحدود المتفق عليها في المادة التالية يعترف بها على انها داخلة ضمن تبعية شيخ الكويت ، الذي يقوم بتحصيل العشور كما كان يفعل ذلك في الماضي . وله

1

[1] – سعد محمود سليمان المكدمي: المرجع السابق، ص177.

ان يمارس

الحقوق الادارية التي يتمتع بها بصفته قائمقاماً عثمانياً ولا يجوز للحكومة الامبريالية العثمانية ان تمارس في هذه المناطق اي عمل اداري مستقل عن شيخ الكويت ، وان تمتنع عن ايجاد حاميات او القيام باي عمل عسكري مهما كان نوعه دون التفاهم قبلاً مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية

المادة السابعة : حدود المقاطعة المشار اليها في المادة السابقة تحدد كالاتي : خط الحدود يبداء على الساحل عند مصب نهر خور الزبير في الشمال الغربي ويعبر تماماً جنوب ام قصر وصفوان وجبل سنام ويمثل الطريقة تترك لولاية البصرة هذه المحلات وآبارها ، وعند الوصول الى الباطنة تتبعها حتى الجنوب الغربي تاركة آبار الصفاء وألحيرة وألهبه ووريه وانطه حتى تصل البحر بالقرب من جبل منيفه . وهذا الخط مشار اليه باللون الاخضر على الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية ، ملحق رقم (5)

المادة الثامنة : انه في حالة موافقة الحكومة الامبريالية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على امتداد خط حديد بغداد – البصرة الى البحر واعتبار الكويت نهاية لذلك الخط او اي نهاية له تدخل في المقاطعة المستقلة ، تتفق الحكومتان على اتخاذ الاجراءات فيما يختص بحماية الخط المنشأ والمحطات وكذلك تؤسس مكاتب للجمارك والمستودعات التجارية واي مؤسسات اخرى ترتبط بوجود ذلك الخط .

المادة التاسعة : يتمتع شيخ الكويت بحرية تامة في ممارسة حقوقه في الممتلكات الخاصة التي يمتلكها في مقاطعة ولاية البصرة على ان تكون ممارسته لهذه الحقوق الخاصة بممتلكاته طبقا

1

[1] – سعد محمود سليمان المكدمي: المرجع السابق، ص178.

الملحق رقم 02: جزيرة روبة وبوبيان[1]

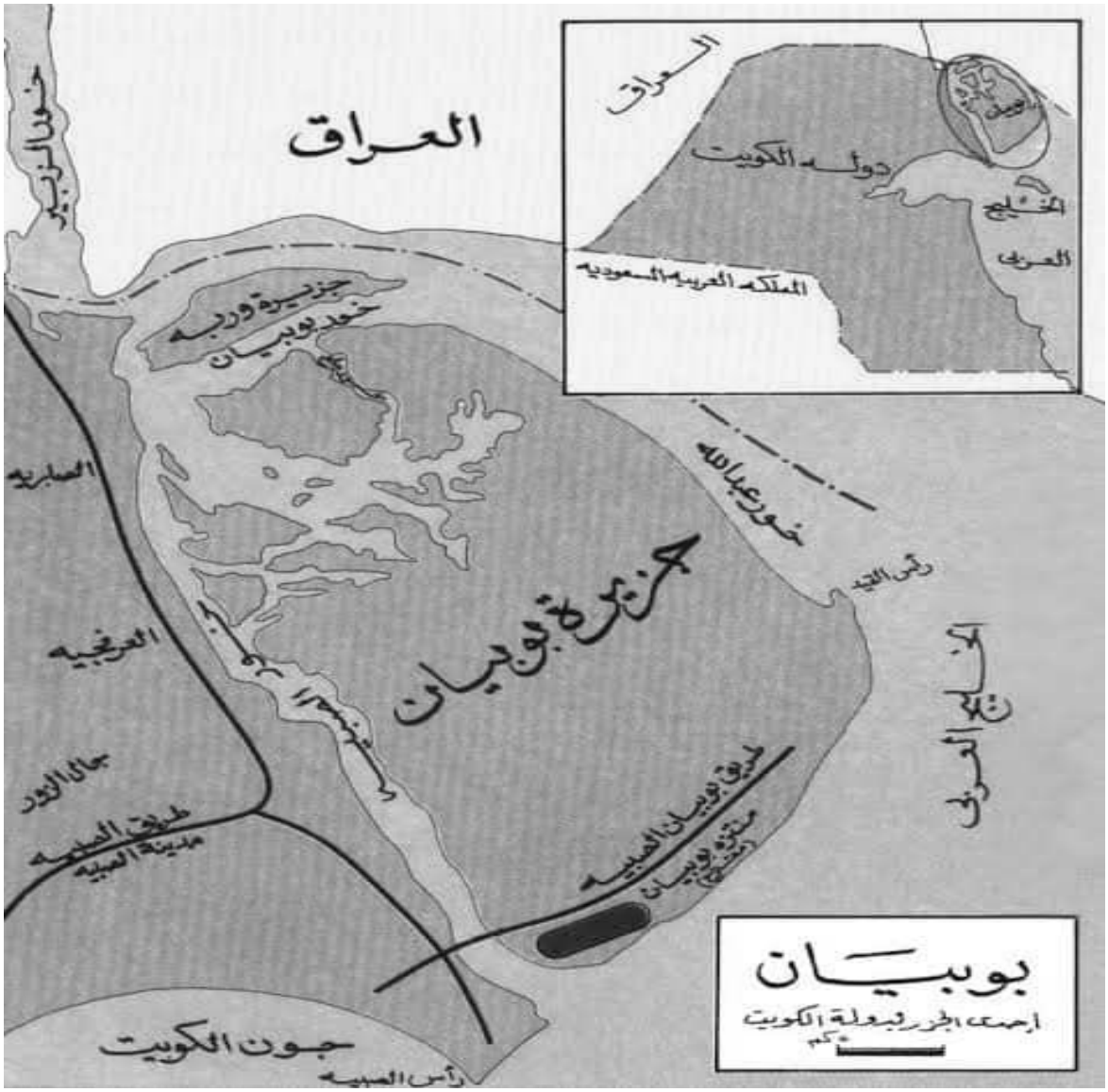

[1]– مجهول: العدوان العراق على الكويت الحقيقة والمأساة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص141.

الملحق رقم 03: خريطة عامة للكويت وجنوب العراق بالمدن والأماكن العامة[1]

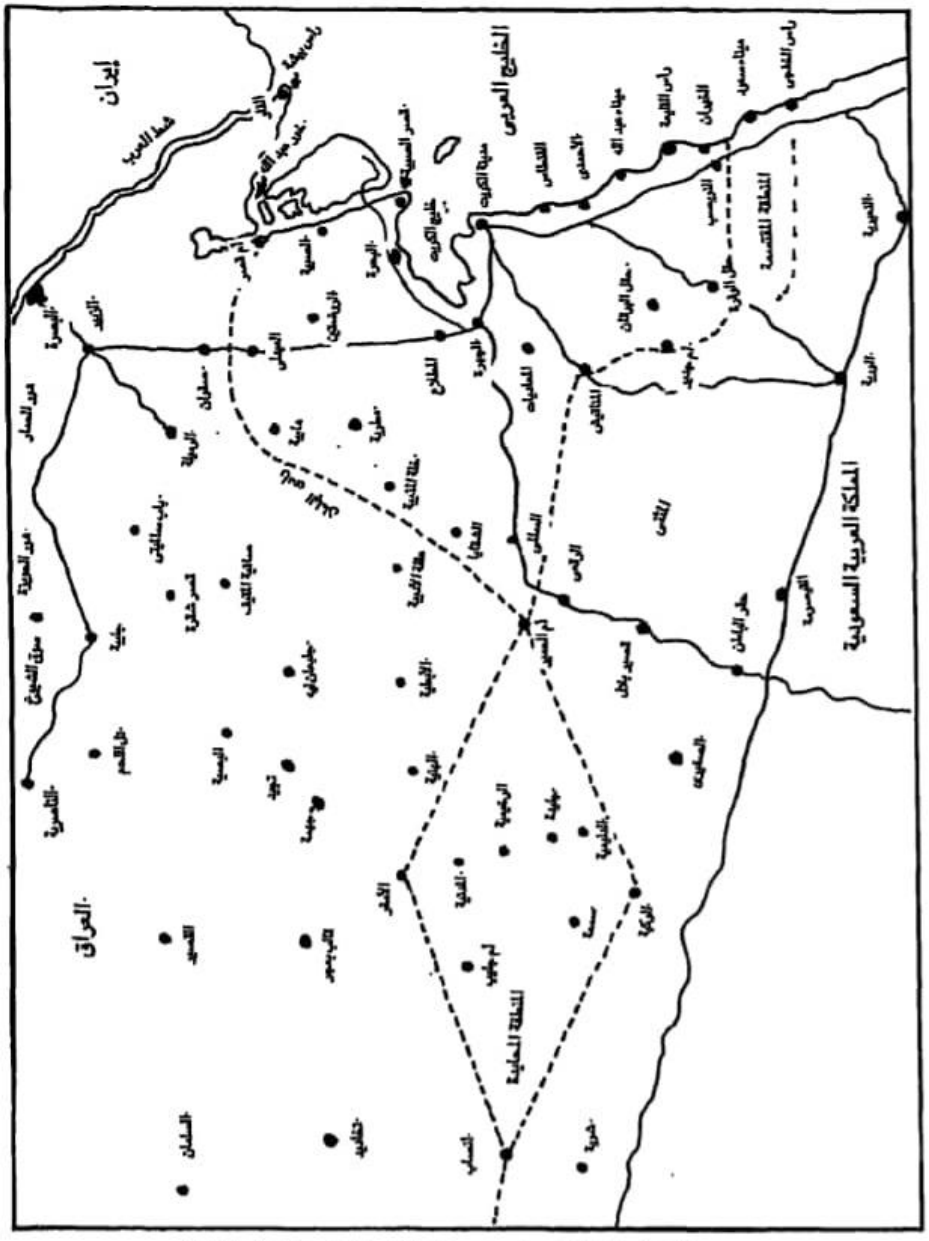

ـ خريطة عامة للكويت وجنوب العراق بالمدن والاماكن الهامة .

[1] – عبد الفتاح جلال: العمليات العسكرية لغزو الكويت، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 1990م، ص15.

الملحق رقم 04: محاور تقدم القوات العرقية لإحتلال وغزو الكويت[1]

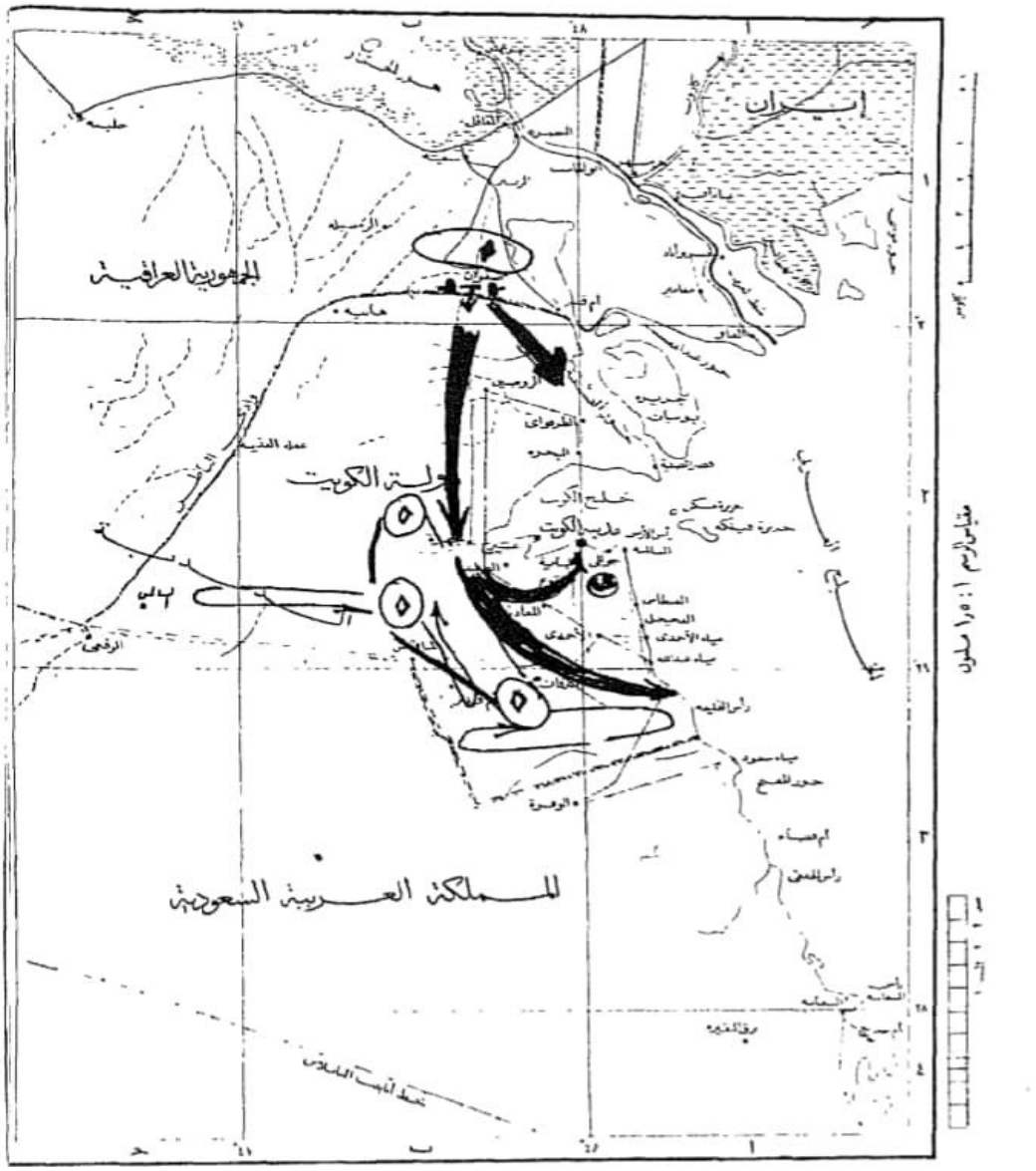

[1] – كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج1، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، مصر، 2001م، ص62.

الملحق رقم 05: الملك غازي[1]

[1] – نجدة فتحي صفوة: صالح جبر سيرة سياسية، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2016م، ص353.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1) أسكندر مروان: غيوم فوق الكويت، ترجمة: محمود زايد، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان.

1) إبراهيم محمد حسن: الصراع الدولي للخليج العربي العدوان العراقي على الكويت "الأبعاد والنتائج العربية والدولية"، ط1، مؤسسات الشارع العربي، الكويت، 1996م.

2) بولارد ريدر: بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى 1952، ترجمة؛ حسن أحمد، دار الكشاف، بيروت، لبنان، 1909م.

3) رولان جاكار: الأولاق السرية لحرب الخليج، ترجمة: محمد مخلوف، ط1، شركة الأرض.

4) سالنجير بيار؛ إيربك لوران: المفكرة الخفية لحرب الخليج، رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة، ط2، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1991م.

5) شوكت ناجي: رئيس الوزراء الأسبق سيرة وذكريات ثمانين عاما 1993-1974م، ط2، منشورات مكتبة اليقضة العربية، ج1، 1990م.

6) صفوة نجدة فتحي: صالح جبر سيرة سياسية، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2016م.

7) عبد الفتاح جلال: العمليات العسكرية لغزو الكويت، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 1990م.

8) العنزي محمد نايف عواد: تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961-1973م، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2001م.

9) فاكيوس، جمال عبد الناصر وحياته، ترجمة: سيد زهران، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992م.

10) لورانس هنري: اللعبة الكبرى–المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة: عبد الحكيم الأربد، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993م.

11) محررو مجلة التايم الأمريكية: ميخائيل غورباتشوف سيرة ذاتية مفصلة، ترجمة: دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، 1990م.

12) محمد الرميحي: أصداد حرب الكويت، ردود الفعل العربية على الغزو ومائله، ط1، دار الساقي، لبنان، 1994م.

13) محمد الرميحي: سقوط أوهام العروبة بعد غزو العراق للكويت، ط1، مكتبة مدبولي الصغير، 1998م.

14) ميخائيل غورباتشوف: البيريسترويكا تفكير جديد لبلادنا وللعالم، ترجمة: حمدى عبد الحق، ط1، دار السروق، القاهرة، مصر، 1988م.

المراجع:

1) أحمد كمال مظهر: دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، العراق، 1985م.

2) ألكسندر أمير: صدام حسين مناضلا ومفكرا وإنسانا، الطاسيلي للنشر، الحزائر، 1991م.

3) أمين هويدي: أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس–أزمة الخليج، ط2، دار الشروق، لبنان،1991م.

4) برهوم محمود: نافذة على أزمة الخليج– خفايا وخقائق، مركز فارس للتصميم والطباعة، 1991م، ص96.

5) حقي توفيق سعد: النظام الدولي الجديد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.

6) خلفيوه علي عبد اللطيف: المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1992م، ص ص20، 21.

7) الدوسري فالح فهد: الأزمات الكويتية العراقية (1922-1961م)، ط1، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2012م.

8) سعد رماح؛ مرهون المعموري: موقف إيران من الإجتياح العراقي للكويت1990-1991م "دراسة تاريخية"، ط1، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، 2021م.

9) سلطان الحطاب: ياسر عرفات الشهيد والمناضل والثوري، ط1، دار العروبة للدراسات والنشر، عمان، الأردن، 2020م.

10) طربين أحمد: التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1987م.

11) الطنار لؤي بكر: أمن الخليج العربي، ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، لبنان.

12) عامر كمال أحمد: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج1، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، مصر، 2001م.

13) عبد الرحيم أبي طالب: أزمات العراق والكويت وموقف صحيفة الأهرام، مكتبة مدبولي، 1993م.

14) العبيدلي محمد أحمد: محنة وجهاد الشعب الكويتي تحت الإحتلال العراقي، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت،

15) الغنيم يوسف يعقوب: دولة الكويت الأماكن والمعالم، ومركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2004م، ص108.

16) الغنيم يوسف يعقوب: أحمد جابرالصباح؛ لمحات مشرفة من تاريخ حياته، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت،2006.

17) القوزي محمد علي: دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1999م، ص200.

18) ألكسندر أمير: صدام حسين مناضلا ومفكرا وإنسانا، الطاسيلي للنشر، الجزائر، 1991م.

19) كمال جمال: الأخطاء القاتلة (على يوميات حرب الخليج الثانية)، ج1، ط1، مطابع الأوقت، 1991م.

20) مجموعة من الباحثين: الغزو العراقي للكويت "المقدمات، الوقائع وردود الفعل، التداعيات"، عالم المعرفة، الكويت، 1995م.

21) مجهول: العدوان العراق على الكويت الحقيقة والمأساة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2004.

22) المنسي محمود صالح: الشرق العربي المعاصر، القسم الأول الهلال الخصيب، الهيصة العامة للمكتبة الإسكندرية، مصر.

23) هاشم عثمان: تاريخ سوريا الحديث "عهد حافظ الأسد 1971-2000م"، رياض الريس للكتب والنشر، سوريا، 2014

24) هلال رضا: الصراع إلى الكويت مسألة الأمن والثورة، ط1، دار الجيل للنشر، القاهرة، مصر، 1991م.

الأطاريح والرسائل الجامعية:

1) خلف خلف صالح: آثار الإجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية (1988_ 2008م)، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 2010م.

2) سعد محمود سليمان المكدمي: مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الأمم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2015م.

3) سلمان محمد عطية أبو عطيوي: الإجتياح العراقي على الكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية 1990-1993م، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012م.

الموسوعات:

1) أبو عيشة عبد الفتاح: موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الإردن، 2005م.

2) الزركلي خير الدين: الأعلام قاموس تراجم لإشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج8، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1998م.

3) الغزالي محمد صلاح: موسوعة الكويت تحت الإحتلال العراقي، ج1، ط1.

4) مطر فؤاد: موسوعة حرب الخليج، ج1، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

5) الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج1، ج2، ج5، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

المجلات:

1) أحمد عبد السلام فاضل وآخرون: معمر القذافي ودوره في السياسية الليبية حتى عام 2011، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد23، العدد4، العراق، 2016م.

2) خالد السرجاني: جذور الأزمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، القاهرة، مصر، 1922م، ص15.

3) خصر عباس بارون: أثر العدوان العراقي على الإضطرابت النفسية والجسمية لدى المراهقين الكويتين، مجلس النشر العلمي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد88، المجلد23، الكويت، 1998.

4) العبيري نزهان حمود نصيف: الموقف المغربي من أزمة الخليج 1990_1991م، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11.

5) مجدي علي عبيد: المقدمات السياسية للغزو، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، القاهرة مصر، 1990م.

المواقع:

www.moqatel.com.

فهرسة الموضوعات

العنوان	الصفحة
الإهداء	/
الشكر والعرفان	/
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإحتلال العراقي للكويت 1990م	31-7
المبحث الأول: الإرهاصات الأولى للأزمة العراقية الكويتية	21-6
أولا: العلاقات السياسية بين العراق والكويت 1938-1989م.	7
ثانيا: أزمة 1961م وردود الفعل العربية والدولية من إستقلال الكويت	11
ثالثا: مؤتمر عبد الكريم قاسم 25يونيو 1961م	13
رابعا: تطور أزمة الحدود العراقية الكويتية 1973م	18
المبحث الثاني: التطورات السياسية للأزمة العراقية للكويتة	30-22
أولا: سياسة الإحتلال العراقي للكويت	22
ثانيا: تفاقم الأزمة العراقية الكويتية	24
ثالثا: مفاوضات مؤتمر جدة 30 جويلية 1990م	30
الفصل الثاني: مجريات الإحتلال العراقي للكويت	51-32
المبحث الأول: الإعداد العسكري للغزو العراقي للكويت	40-33
أولا: الإمكانيات العسكرية لطرفي النزاع	33
ثانيا: سير العمليات العسكرية	37
المبحث الثاني: الموقف الكويتي من الإحتلال العراقي	51-41
أولا: الكويت والإحتلال العراقي	41
ثانيا: رد لفعل الكويتي من الإجتياح العراقي	46
ثالثا: المقاومة الكويتية	48
الفصل الثالث: المواقف الدولية والعربية من الإحتلال العراقي للكويت	81-52
المبحث الأول: المواقف الدولية	61-53
أولا : موقف بريطانيا	53
ثانيا : موقف فرنسا	55
ثالثا : موقف ألمانيا	57

رابعا : موقف الإتحاد السوفيتي	58
خامسا : موقف الولايات المتحدة الأمريكية	60
المبحث الثاني: المواقف العربية	71-62
أولا : موقف مجلس التعاون الخليجي	62
ثانيا : الموقف السوري	64
ثالثا : الموقف المصري	65
رابعا: موق دول المغرب العربي	66
المبحث الثالث: التداعيات المحلية والإقليمية للغزو العراقي على الكويت	81-73
أولا: التداعيات المحلية	73
ثانيا: التداعيات الإقليمية	75
الخاتمة	82
قائمة الملاحق	85
قائمة المصادر والمراجع	93
فهرس الموضوعات	/

ملخص

ملخص بالعربية:

لم يكن الخلاف بين العراق والكويت وليد الثاني من أوت 1990م بل كانت له جذور قديمة تعود لأوائل الستينات من القرن الماضي، حيث كانت في شكلها الأول خلافات حقوقية ثم أصبحت حدودية وبعدها تطورت لخلافات نفطية ومالية كان المتضرر المباشر فيها الكويت، حيث إتضح الموقف الدولي والموقف العربي المنقسم والمتشتت مما ساهم في تفاقم الأزمة وأدى إلى عدة تداعيات لحقت بالأمة العربية عامة والجانبين الكويتي والعراقي خاصة جراء المواقف المتناقضة والتي شكلت مفصلا تاريخيا في حياتهما، فقد شكل الإجتياح العراقي للكويت ضربة قاسية للنظام العربي عامة والعلاقات العربية خاصة وهو من أبرز الأحداث تأثيرا على العالم العربي.

Résumé :

Le différend entre l'Irak et le Koweït n'est pas né le 2 août 1990, mais il a des racines anciennes remontant au début des années soixante du siècle dernier, où il s'agissait dans sa première forme de différends relatifs aux droits de l'homme, puis est devenu limite et s'est ensuite développé. dans les différends pétroliers et financiers dans lesquels le Koweït a été directement touché, car il est devenu clair la situation internationale et la position arabe divisée et dispersée qui a contribué à l'exacerbation de la crise et a entraîné plusieurs répercussions pour la nation arabe en général et les Koweïtiens et Irakiens côtés, en particulier, en raison des positions contradictoires qui ont constitué un détail historique dans leur vie.

تم بحمد الله